العـــــدد ٢١٩
ســـــبتمبر
٢٠٢٤

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

القاعـدة القوميـة للدراسـات

قائمـــة ببليوجرافيـــة عـــن **الثـــروة الســـمكية**
وخلاصـــــــة توصـــــــيات الدراســـــات

نشـرة شـهرية تصـدر عـن مركـز المعلومـات ودعـم اتخـاذ
القـــرار التـــابع لمجلـــس الـــوزراء المصـــري

www.idsc.gov.eg

القاعدة القومية للدراسات

قائمـــــــة ببليوجرافيـــة

الثـــروة الســـمكية وخلاصـــة توصـــيات الدراســـات

عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مركز فكر رائد ومُصنَّف دوليًّا تابع للسيد رئيس مجلس الوزراء، أنشئ عام ١٩٨٥، وشهد منذ نشأته عددًا من التحولات في طبيعة مهامه وأدواره المختلفة بما يتلاءم مع متطلبات متخذ القرار واحتياجاته، ويتواكب في الوقت ذاته مع طبيعة التغيُّرات التي مر بها المجتمع المصري؛ حيث اهتم في مراحله الأولى بخلق بنية معلوماتية والإسهام في عمليات التطوير التكنولوجي في مصر، ثم شهد نقلة نوعية في طبيعة دوره ليصبح أكثر تخصصًا في مجال دعم القرار مع الاهتمام ببناء مجتمع المعرفة، ثم سار بخطى راسخة ليصبح مركز فكر مجلس الوزراء المصري، تتمثل مهمته الرئيسة في دعم جهود متخذ القرار في مختلف القضايا التنموية، وطرح مجموعة من البدائل والتوصيات والسيناريوهات الداعمة له. وصولًا إلى مرحلته الراهنة، والتي يضطلع فيها المركز بمهام وأدوار أكثر تعددًا وتنوعًا، وذلك تزامنًا مع صدور قرار معالي دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إعادة تنظيم المركز، والذي يعد تدشينًا لمرحلة عمل جديدة امتدت وتوسعت فيها اختصاصات المركز.

ومنذ نشأته كان للمركز العديد من الإنجازات والمشروعات والمبادرات المرموقة التي أسهمت في تعزيز دوره في تطوير البنية الرقمية والمعلوماتية ودعم عملية صنع القرار في مصر على عدد من الأصعدة، ولعل من أبرزها دوره فيما يتعلق بتطوير مشروع الرقم القومي للمواطن، وإدخال شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" للاستخدام في مصر، وإنشاء مركز الوثائق الاستراتيجية، وإنشاء مركز استطلاع الرأي العام، بالإضافة إلى دوره في تطوير وإنشاء مراكز المعلومات بالمحافظات والوزارات، وتدشين "منظومة الشكاوى الحكومية"، وإنشاء منظومة إدارة الأزمات على المستوى القومي والمحلي، وإنشاء المراصد المتخصصة، مثل: مرصد أحوال الأسرة المصرية، والمرصد المصري للتعليم والتدريب والتشغيل، ومرصد الغذاء المصري، بجانب إطلاق وثيقتي سياسة ملكية الدولة للأصول، والتوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠).

ويتبنَّى المركز رؤية مفادها أن يكون الأكثرَ تميُّزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بنَّاء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعَدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يؤهِّله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وترسيخ مجتمع المعرفة.

هذا، ويسعى المركز باستمرار لأن يكون أحد أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستويات كافة؛ المحلية والإقليمية والدولية، وقد واكب ذلك اعترافٌ إقليميٌّ ودوليٌّ بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليًّا في نتائج تصنيف برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة "بنسلفانيا" الأمريكية، التي أُعلِن عنها في فبراير ٢٠٢١؛ حيث اختِير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل ٢٠ مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة «كوفيد-١٩» لعام ٢٠٢٠ (لا يوجد ترتيب مُحدد للقائمة).
- في المرتبة ٢١ من بين ٦٤ مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد قام بتطويره خلال عام ٢٠٢٠، أخذًا بعين الاعتبار أنه لا يوجد أي مركز فكر مصري آخر تم تصنيفه وفقًا لهذا المعيار.

حقوق النشر محفوظة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

فريق العمل

- في المرتبة ١٤ من إجمالي ١٠١ مركز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠.

وقد فاز المركز خلال السنوات الخمس الأخيرة بـ (١٨) جائزة دولية في مجالات عمله كافة؛ حيث فاز في يونيو ٢٠٢٢ بجائزة (SAG Award) الأمريكية الممنوحة لإصدارة المركز الرقمية "وصف مصر بالمعلومات" من بين نحو ١٠٠ ألف مؤسسة دولية حول العالم.

وفي مايو ٢٠٢٣، حصل المركز على ٦ جوائز في مسابقة درع الحكومة الذكية في دورتها السادسة عشرة، والتي عُقدت بإمارة دبي، عن فئات: الابتكار الحكومي، والمسؤولية الاجتماعية والحكومية، والعمل عن بُعد، والمواقع الإلكترونية الحكومية، وحسابات التواصل الاجتماعي الحكومية، والتطبيقات الذكية.

كما نال المركز ثلاث جوائز من مؤسسة "جلوبي" للأعمال (Globee Business Awards) بالولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٢٣، والتي تُمنح لأفضل المنظمات على مستوى العالم تقديرًا لإنجازاتها في مختلف الأعمال والمجالات التكنولوجية.

وكذلك حصد المركز ثماني جوائز من مؤسسة "ستيفي أووردز" (STEVIE Awards) العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ ففي أبريل ٢٠٢٢ فاز بخمس جوائز من بينها جائزة ذهبية، وذلك بعد منافسة بين أكثر من ٧٠٠ فريق من ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي يناير من عام ٢٠٢٤ حاز المركز ثلاث جوائز منها جائزتان ذهبيتان.

رئيس المركز
السيد الدكتور/ أسامة الجوهري
مساعد رئيس مجلس الوزراء
رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رئيس التحرير
د. أحمد حلمي
رئيس الإدارة المركزية للمعلومات

الإشراف العام
أ. طارق حسن
مدير الإدارة العامة للمكتبات

مدير التحرير
أ. دانية أمين
المدير التنفيذي للإدارة العامة للمكتبات

رئيس فريق العمل
أ. حسن محمد

فريق العمل
وليد أبو ضيف، نهى ممدوح

التصميم الجرافيكي
م. إسلام راشد

المراجعة
الإدارة العامة للجودة

المراجعة الفنية
أ. حسام شومان

التدقيق اللغوي
أ. أيمن سيد

القاعدة القومية للدراســـــات

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي

يتناول هذا القسم نبذة عن القاعدة القومية للدراسات، والهدف من النشرة الشهرية التي تصدر عن هذه القاعدة، ومقدمة عن موضوع النشرة، وهو **(الثروة السمكية)**. 2

خلاصة توصيات الدراسات

يتناول هذا القسم أهم التوصيات التي تم استخراجها من الدراسات الصادرة عن المراكز البحثية المختلفة في موضوع **(الثروة السمكية)**. 3

بيانات الدراسات

يتناول هذا القسم بيانات الدراسات التي تناولت موضوع **(الثروة السمكية)**، وتشمل هذه البيانات: عنوان الدراسة - المؤلف - الناشر - سنة النشر - المستخلص - المصدر. 19

كشاف المؤلّف

يتناول هذا القسم قائمة بالمؤلفين المشاركين في نشرة الدراسات، وهذه القائمة مرتبة هجائيًا، وأمام كل مؤلف رقم النشرة. 57

ملخص تنفيذي

تمثّل القاعدة القومية للدراسات عن مصر ثمرة رصد وتجميع وتوثيق للدراسات التي تتناول موضوعات وبحوثًا تتعلق بمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، سواء صدرت عن هيئات، أو مؤسسات، أو مراكز بحوث مصرية، أو إقليمية، أو دولية. ونشرة القاعدة القومية للدراسات عن مصر هي شكل من أشكال الإعلام الجاري، تهدف إلى إمداد المستفيد بصفة دورية بحاجته من الدراسات التي تدخل ضمن نطاق اهتمامه. وتصدر النشرة شهريًّا، وتضم في كل عدد موضوعًا من الموضوعات المتعلقة بقضايا دعم القرار والتنمية، والموضوعات المهمة التي تكون محل اهتمام متخذي القرار داخل مصر.

وتحتوي النشرة في هذا العدد على (٣٥)بيانًا باللغة العربية في موضوع **الثروة السمكية**، والمتاح على قاعدة بيانات الدراسات عن مصر خلال الفترة من عام ٢٠٢٠، حتى عام ٢٠٢٤، كما تقدم النشرة خلاصة توصيات هذه الدراسات التي صدرت عن الجهات البحثية التالية: كلية الزراعة بجامعة دمنهور، كلية الزراعة بجامعة المنيا، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، كلية الزراعة بجامعة المنصورة، كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية، كلية الزراعة بجامعة الزقازيق، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، كلية الزراعة بجامعة بني سويف، معهد التخطيط القومي.

مقدِّمة عن الثروة السمكية

يُعد قطاع الثروة السمكية من أهم القطاعات لكل من الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في مصر، حيث تتمتع مصر بتنوع مصادر الموارد السمكية والإنتاج السمكي، والتي تشمل المصايد الطبيعية والتي تزيد مساحتها على ١٣,٥ مليون فدان، وتضم البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والبحيرات وكذلك نهر النيل وفروعه، هذا بالإضافة إلى الاستزراع السمكي، مما يعطي لقطاع الإنتاج السمكي ميزة نسبية كبيرة بما توفره من قدر كبير من اللحوم البيضاء التي تعمل لتغطية العجز الكبير في إنتاج اللحوم الحمراء من مصادره المختلفة، هذا بالإضافة إلى انتقال جزء من الطلب على اللحوم الحمراء إلى الأسماك نتيجة لأزمة ارتفاع أسعارها المستمر.

ونشرة "القاعدة القومية للدراسات: خلاصة توصيات الدراسات" تقدِّم في هذا العدد مجموعة من الدراسات الصادرة عن المراكز البحثية المختلفة، والتي تتناول موضوع **الثروة السمكية**، وتم اختيار أهم التوصيات التي خلُصت إليها هذه الدراسات كما يلي:

خلاصة توصيات الدراسات

- الاهتمام بالتوسع في مشروعات الاستزراع السمكي، وتشجيع الاستثمار في هذه المشروعات وإزالة أي معوقات أو مشكلات تواجهها وتحد من نموها، وضرورة الاهتمام بتطوير المصايد الطبيعية ورفع كفاءتها وإزالة المعوقات والرواسب والحشائش وغيرها من الملوثات والتي تحد من الإنتاج السمكي بالمصايد الطبيعية كمياه النيل والبحيرات والبحار، وضرورة الاهتمام بتوفير وزيادة أعداد مفرخات الأسماك، خاصة بالقرب من المصايد الطبيعية لتوفير الزريعة بكميات كبيرة لزيادة الإنتاج السمكي، ووضع ضوابط وعقوبات صارمة لمنع صيد الزريعة والأسماك الصغيرة.
- توفير الاحتياجات اللازمة لأعمال البحث العلمي، وتسجيل المعلومات المتوافرة عن الإنتاج وتحليلها للاستفادة منها لمتابعة المتغيرات التي تطرأ على مصادر الثروة السمكية في مصر، سواء في البحار أو البحيرات أو الاستزراع السمكي، مع إقامة معامل مركزية بالمناطق المختلفة للتحليل الدوري ورصد التلوث ومتابعة المزارع السمكية والمشاكل البيئية مع إعداد بيطريين متخصصين في هذا المجال.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المزارع السمكية، حيث إنها مشروعات ذات جدوى اقتصادية كبيرة، مع حل مشكلة الأعلاف من خلال إيجاد بدائل علفية محلية رخيصة الثمن، وعلاج المشكلات التي تواجه الزريعة من حيث مدى توافرها وطرق النقل، حيث احتلت قيمة الزريعة المرتبة الأولى في متوسط بنود التكاليف الإنتاجية للمزارع السمكية، حيث تتعرض الزريعة للنفوق بسبب سوء الطرق وعدم توافر وسائل نقل جيدة.

- **يتوجب على الدول والحكومات والمنظمات الدولية ومراكز البحوث والعاملين في قطاع الثروة السمكية من القطاع العام (الحكومي)، والقطاع الخاص والجمعيات العاملة بمجال الثروة السمكية اتخاذ إجراءات على النحو التالي:**

  - أن تجعل الأسماك عنصرًا أساسيًا في سياسات وبرامج الأمن الغذائي، مثل: عمليات توريد الأسواق المحلية والوجبات المدرسية، التثقيف الغذائي، وأن تدرج الأسماك والأحياء المائية في برامجها للعناصر والمغذيات الدقيقة للأطفال والنساء مع الوضع في الاعتبار التكاليف ومنافعها.

  - زيادة التعاون والمساعدات الدولية للبلدان النامية للتفاوض على شروط أفضل لاتفاقيات صيد الأسماك والأحياء المائية لحماية الأمن الغذائي لسكانها.

  - إلغاء الدعم المقرر للأفعال السلبية التي تشجع على الصيد المفرط والتي تؤدي إلى تراجع شديد في أرصدة الثروة السمكية العالمية والمحلية، وإعادة توجيه الدعم إلى أنشطة وسلع غذائية أخرى يمكن من خلالها تخفيف الضغط على أرصدة قطاع الثروة السمكية.

  - إجراء دراسات وبحوث حول تأثير الصيد المفرط على الثروة السمكية، وأيضًا إجراء دراسات وبحوث حول المرتجع من مصايد الأسماك وأثره على الصون البيئي والجوانب الإيجابية والسلبية للهدر، والفاقد من المصايد ومراجعة الممارسات والخيارات المتعلقة بالارتجاع، مع الوضع في الاعتبار استدامة الموارد والنظام الأيكولوجي وتأثيره على الثروة السمكية للحفاظ على الأمن الغذائي، وأيضًا إجراء دراسات وبحوث حول تأثير التغيرات المناخية وكيفية التكيف معها لتنمية الثروة السمكية والحفاظ عليها.

  - أن تساهم منظمة الأغذية والزراعة FAO في تحسين ورفع كفاءة قطاع الثروة السمكية للمساهمة في الأمن الغذائي، وعمل مبادرات تهدف إلى تحسين واستدامة واستزراع الثروة السمكية وتحسين كفاءة الأعلاف التي لا تتنافس مع غذاء الإنسان.

  - خفض استخدام المساحيق والزيوت التي تستخدم كعلف في استزراع وتربية منتجات الثروة السمكية، مع توفير مصادر بديلة، ويجب دعم المصايد صغيرة الحجم بوضع دراسات ولوائح تنظيمية لإدارة المصايد الطبيعية لمساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي.

- **إن مواجهة التحديات والمحددات التي تعوق استدامة وتنمية الإنتاج من المزارع السمكية، تتطلب وضع تصور لرؤية مشتركة بين واضعي السياسات ومتخذي القرار من جانب، وأصحاب المصلحة من جانب آخر، تقوم على المحاور الآتية:**
  - تطبيق محاور التخطيط العلمي لمشروعات المزارع السمكية، خاصة ما يطلق عليها المشروعات القومية الكبرى، وذلك لضمان نجاحها، وتحقيق أهدافها.
  - إزالة جميع المحددات والمعوقات التي تحد من استخدامات المياه والأراضي في الاستزراع السمكي، خاصة وأن الأسماك تستخدم المياه ولا تستهلكها، كما أن مشروعات المزارع السمكية تتم إقامتها على الأراضي غير الزراعية أو غير القابلة للزراعة.
  - التوسع في أسلوب الزراعة المتكاملة في الأراضي الصحراوية، والتي نجحت بشكل كبير في منطقة وادي النطرون، حيث يتم تعظيم الاستفادة من وحدة المياه في إنتاج الأسماك والمحاصيل وتربية الماشية.
  - التوسع في استخدام الأقفاص في تربية الأسماك في جميع المجاري المائية المناسبة لذلك، مع وضع المعايير البيئية اللازمة، حيث تتميز بارتفاع معدلات الإنتاج وكفاءتها الاقتصادية.
  - توفير الحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمار في مشروعات الاستزراع السمكي من خلال الإعفاءات الضريبية في المراحل الأولى للمشروع، وتحديد القيمة الإيجارية والمدة الإيجارية للأراضي المستغلة، بما يساعد على جذب استثمارات جديدة.
  - في ظل محدودية الموارد المائية العذبة، وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في الإنتاج النباتي، فإن التوجه للاستزراع البحري، أصبح مطلبًا أساسيًا للمحافظة على التقدم الذي حققه الاستزراع السمكي في السنوات الأخيرة.
  - إعادة النظر في سياسة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية في مجال إدارة مصايد أسماك البوري، وغيرها من الأصناف البحرية والتي تعتبر المصدر الرئيس لزريعة الأسماك البحرية المستزرعة من حيث مواسم الصيد، والكميات المسموح بجمعها، ومنع صيدها قرب البواغيز التي تربط البحيرات بالبحر، بما يضمن المحافظة على مخزونات هذه الأسماك. وكذلك دراسة جدوى استمرار الهيئة في تجميع الزريعة وبيعها، وانعكاس ذلك على أسعار الزريعة.

- إيجاد سلالات من الأسماك سريعة النمو للاستفادة بشكل أفضل من موسم التربية، وكذلك استخدام تقنيات أكثر كفاءة لعملية التشتية في فصل الشتاء، مثل زيادة عمق الأحواض، ووضع الزريعة في وقت مبكر، مع تنفيذ برامج لتدريب المزارعين في هذا المجال.
- تشديد الرقابة على خامات العلف المستوردة (٩٠% من خامات علف السمك مستوردة)، ووضع معايير للجودة لها تطبق في الموانى والمطارات وقبل دخولها البلاد، ووقف منح تراخيص لإنتاج الأعلاف السمكية بالنظم التقليدية، والترخيص فقط للمصانع التي تستخدم التقنيات الحديثة التي توفر في استخدام الخامات.
- تعميم والاستفادة من تجارب القطاع الخاص، ونتائج البحوث التي تثبت جدواها، مثل تطبيق نتائج التحسين الوراثي لسلالات البلطي والتي حققت نسبة زيادة في الإنتاج بحوالي ٣٠% (المركز الدولي للأسماك)، وتخفيض استهلاك الأعلاف من ١,٨ إلى ١,٢ طن علف / طن سمك عن طريق الاعتماد الكلي على الغذاء الطبيعي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من التربية، ثم استخدام العلف الصناعي مع الطبيعي خلال الأشهر الثلاثة التالية، واستخدام مياه الترع التي توجد بها مياه طوال العام في إمداد مزارع الأحواض السمكية بالمياه مع إدخال زراعة القمح والأرز، واستخدام أراضي الدرجة الثالثة والرابعة في الاستزراع السمكي (نموذج وادي الريان).
- استخدام تكنولوجيا الاستشعار عن البعد ونظم المعلومات الجغرافية، بالتكامل مع البيانات الأرضية والحقلية في عمل خريطة استثمارية في مجال الاستزراع المائي، وبحث تطبيق مقترح الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء لإنتاج خريطة استثمارية للاستزراع المائي في مصر باستخدام هذه التقنية.

- **سد النهضة والثروة السمكية:** في ظل التداعيات المحتملة لسد النهضة، فإنه يجب تبني سياسات تهدف إلى التقليل من الآثار المحتملة للسد على إنتاج الأسماك، وذلك من خلال ما يلي:
  - إدخال أصناف جديدة تتحمل التغيرات المتوقعة في كميات ونوعية المياه.
  - إقامة مشروعات مشتركة بين القطاع الحكومي والخاص والتعاوني في مجال المصايد الطبيعية والاستزراع السمكي مع الدول الإفريقية التي تتوافر بها الموارد المائية.
  - تطبيق أدوات وسياسات تهدف إلى تحقيق إدارة فعالة للمصايد الطبيعية تسمح بتعظيم العائد من المسطحات المائية.
  - تفعيل دور الإرشاد السمكي لتنمية وعي العاملين في أنشطة الثروة السمكية المختلفة.
  - تشجيع نظم الاستزراع السمكي الحديثة التي تعتمد على ترشيد استخدام المياه وإعادة تدويرها.
  - تحسين كفاءة استخدام المياه والحصول على أعلى مخرجات من الموارد المائية المتاحة.

- **مقترحات للنهوض بالثروة السمكية في بحيرة المنزلة:**
  - زيادة فاعلية وتكثيف الجهاز الإرشادي السمكي؛ وذلك لرفع المستوى المعرفي والتنفيذي للصيادين لتنمية بحيرة المنزلة، من خلال إقناع الصيادين بالتوصيات الإرشادية السمكية الخاصة بطرق الصيد ومتابعة تنفيذها، والعمل على إعداد وتخطيط برامج تدريبية في مجال الإرشاد السمكي، تستهدف سد الفجوة المعرفية وتعظيم الأداء التنفيذي للصيادين فيما يتعلق بالتوصيات الإرشادية السمكية.
  - تفعيل دور شرطة المسطحات المائية، والقضاء على أوكار البلطجة ومافيا الزريعة، مع تغليظ العقوبة على الصيد المخالف ومصادرة المعدات، وعمل منطقة محمية لصيد الأسماك داخل البحيرة، والقيام بالتطهير المستمر للبحيرة للنهوض بإنتاجيتها.

- **مقترحات للنهوض بالثروة السمكية في بحيرة البردويل:**

  - أكدت الدراسات جدوى الاستثمار للمراكب الآلية العاملة ببحيرة البردويل، وفى هذا الشأن يجب العمل على زيادة كمية الزريعة من الأسماك الفاخرة من خلال إدارة البحيرة، مع المحافظة على جهد الصيد، حتى يتسنى زيادة الكميات المصيدة من هذه الأسماك، خاصة الدنيس والقاروص، ومن ثم زيادة عدد السرحات، وعدد مناطق الصيد للمراكب، وتفعيل دور المؤسسات البحثية لتطوير تكنولوجيا صيد الأسماك داخل حرفة الصيد، خاصة حرفة الدبة (وهي حرفة صيد الأسماك القاعية).

  - في ضوء ارتفاع تكلفة صيد الأسماك، يجب مساهمة الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك، بالاشتراك مع إدارة البحيرة، في توفير الخدمات التسويقية من فرز وتدريج وتعبئة، إلى جانب تحديد الأسعار، للحد من الدور الذي يقوم به المندوب تجاه هذه الخدمات مقابل حصوله على عمولة كبيرة تصل إلى نحو ٨% من صافي عائد الأسماك، مع تزويد مراسي ومواني الصيد بمحطات الوقود والزيوت، وكذلك توفير ماكينات إنتاج الثلج.

  - توفير القروض بفوائد ميسرة لأصحاب المراكب، من قبل بنك التنمية والائتمان الزراعي، حتى يتسنى لهم شراء مستلزمات الإنتاج وتجديدها، خاصة الغزل ومواتير التشغيل، للحد من الدور الذي يقوم به المندوب.

  - الاهتمام بالبحث العلمي والابتكارات العلمية في مجال التربية والتغذية والتناسل؛ من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية من الأسماك في البحيرة، والاهتمام أيضًا، من قبل العلماء والمتخصصين والأوساط الأكاديمية والهيئات الحكومية والتعاونيات، بتطوير قدرات الصيادين على التكيف مع تغير المناخ من خلال تنظيم ندوات وورش عمل.

  - العمل على زيادة المخزون السمكي في البحيرة، من خلال إضافة زريعة بواسطة إدارة البحيرة لزيادة الإنتاج السمكي للبحيرة، ومنع الصيد الجائر لتنمية إنتاج الزريعة بالبحيرة، والحد من التلوث البيئي بكافة أشكاله عن طريق تحديد مصادره والقضاء عليها.

- **مقترحات للنهوض بالثروة السمكية في بحيرة ناصر:**
  - تحسين الأحوال المعيشية للصيادين في بحيرة ناصر، وذلك من خلال إنشاء مكان مناسب للمبيت للصيادين غير الخيام التي تتعرض للثعابين والعقارب، مع زيادة قيمة المعاش لكل من يعمل في مهنة الصيد وليس فقط لمن يحمل رخصة صيد، وضم جميع العاملين في بحيرة ناصر للتأمين الصحي.
  - زيادة مدة ترخيص الصيد المخصص للصيادين إلى سنة، وزيادة مدة ترخيص مراكب الصيد الى ثلاث سنوات، وتكليف جهة واحدة بالإشراف على بحيرة ناصر وإدارتها، وتقديم تعويض نقدي للصيادين عن فترة وقف الصيد، والتي تدفع الكثير منهم إلى عدم الصيد خلال هذه الفترة.
  - إنشاء غرفة علاجية وصيدلية وبنزينة ومخبز عيش وهايبر ماركت وورش صيانة في كل ميناء من موانى البحيرة، وعمل قوافل صحية داخل مياه البحيرة كل فترة؛ مما يمكن الصيادين من متابعة حالتهم الصحية وتلقي الدعم الصحي المطلوب لهم.
  - زيادة كفاءة عمل موانى الصيد وإنشاء ميناء جديد بين ميناء جرف حسين وميناء أبو سمبل لبعد المسافة بينهما، وتشغيل المفرخات الحالية بكامل طاقتها الإنتاجية وإنشاء مفرخات جديدة لزيادة كميات الزريعة التي يتم وضعها في مياه البحيرة.
  - وضع أسعار مناسبة من قبل الجهة التي تدير البحيرة للأسعار التي يبيع بها الصياد إنتاجه لحمايته من طمع كبار التجار، وإحكام القبضة الأمنية على جميع مياه البحيرة لحل المشكلات التي تتطلب تدخل قوات أمنية من ناحية ولإحكام إغلاق البحيرة خلال فترة وقف الصيد، وزيادة كميات الثلج للصيادين مع متابعة الثلج والأسعار لتجنب مخاطر السوق السوداء، وإحكام إغلاق البحيرة خلال فترة وقف الصيد، من خلال مصادرة أي سيارة تمارس تهريب الأسماك وليس الاكتفاء بالغرامة فقط، وغلق جميع مصانع الثلج في الموانى خلال فترة وقف الصيد؛ مما لا يوفر ثلجًا للمهربين يحفظون به الأسماك.

- **مقترحات للنهوض بالثروة السمكية في بحيرة مريوط:**

  - ضرورة توفير مكان لعمل حلقات سمك لبيع إنتاج بحيرة مريوط، والعمل على إنشاء مصنع ثلج ليمد الصيادين باحتياجاتهم للحفاظ على الأسماك من التلف، وعمل التجهيزات اللازمة والأرصفة لمساعدة الصيادين لتوفير المراسي للمراكب الخاصة بهم، ووضع القوانين والتشريعات التي تحد من عملية الصيد في البحيرة بدون تراخيص، وتوفير الآلات والمعدات الخاصة بالصيادين بأسعار مميزة من قبل الجهات والهيئات المعنية.

  - الحد من تلوث المسطحات المائية والتنفيذ الصارم لقوانين الصيد وحماية البيئة، سعيًا لتنمية الطاقات الإنتاجية للمسطحات الطبيعية، وحماية المسطحات المائية من تعدي الأنشطة الأخرى، مع تحقيق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

  - بناء وتحديث قواعد المعلومات اللازمة للتخطيط وإعداد مشروعات التنمية، مع تطوير نظم وآليات إدارة المصادر الطبيعية، ومراجعة وتعديل قانون الصيد رقم ١٤٢ لعام ١٩٨٣ لعدم اتساقه مع المتغيرات التي لحقت بهذا القطاع محليًا ودوليًا.

  - تحسين جودة المنتج السمكي من مصادره المختلفة ليتوافق مع المتطلبات الدولية، ولتحقيق ذلك فإنه يلزم تقليل أو منع إلقاء الملوثات في البحيرة، وكذا تطهير وفتح البواغيز وصيانتها، وهو ما يؤدي إلى زيادة إنتاجية البحيرة من ناحية وتحسين جودة المنتج من ناحية أخرى.

  - التنمية المستدامة للإنتاج عن طريق توفير الإمكانات والاعتمادات اللازمة لتطهير البحيرة من الحشائش، مع وضع آليات فعالة لتنسيق الأداء فيما بين الوزارات والجهات ذات العلاقة بالشواطئ والمسطحات المائية، وبما يحقق الإدارة المتكاملة والرشيدة للمسطحات المائية والمصايد الطبيعية.

  - تطوير الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وإعادة هيكلتها بما يمكنها من القيام بمسؤولياتها في الرقابة على جودة المنتجات السمكية، ومراقبة تنفيذ القوانين، مع إدخال التعديلات التشريعية اللازمة للوصول بالصيد في البحر الأبيض المتوسط إلى المنطقة الاقتصادية الدولية والتي تمتد إلى نحو ٢٠٠ ميل بحري بدلًا من ١٢ ميلًا بحريًّا، وهي امتداد المياه الإقليمية الحالية.

- إجراء دراسة للطلب الخارجي من الدول المستوردة للمنتجات السمكية، وزيادة الإنتاج لهذه الأنواع بما يتناسب مع احتياجات كل دولة من الدول المستوردة، وتعزيز الاهتمام الحكومي بزيادة الاستثمار في قطاع الإنتاج السمكي، واستغلال الموارد الطبيعية مثل بحيرة ناصر، وتطوير مشاريع الاستزراع السمكي على طول قناة السويس الجديدة وفي مناطق أخرى؛ بهدف رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من إنتاج الأسماك.

- تطوير وتنمية الإنتاج السمكي، وذلك عن طريق التنسيق بين المؤسسات العلمية البحثية، وقيام الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بالرقابة على جودة المنتجات السمكية، ومراقبة تنفيذ القوانين، وتصميم وتنفيذ برامج ومشروعات إرشادية في مجالات التفريخ والاستزراع السمكي، والعمل على استخدام الأصناف عالية الإنتاجية قصيرة العمر والأكثر تحملاً للظروف البيئية غير الملائمة.

- إنشاء العديد من المفرخات البحرية لتفريخ الأسماك البحرية المالحة ذات العائد الاقتصادي المرتفع، مع تسهيل إجراءات التراخيص للمزارع البحرية من قبل جهاز حماية وتنمية البحيرات، وتوفير القروض المالية للمزارعين لتمكينهم من شراء الأعلاف ومستلزمات الإنتاج، وتشجيع أصحاب المزارع على الاستزراع المخلط للاستفادة من عمود المياه ورفع العائد الاقتصادي للمزارع.

- الاتجاه إلى مجال الاستزراع السمكي، وإنتاج مختلف الأنواع التي يحتاج إليها المستهلك المصري، للمساهمة في تحقيق الأهداف العامة للدولة لسد الفجوة الغذائية، وتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتقليل الاستيراد من الأسماك، وتصدير فائض الإنتاج عن استهلاك السوق المحلية إلى الأسواق العالمية؛ بما يوفر العملة الصعبة ويدعم الاقتصاد المصري.

- التوسع في إقامة المشروعات القومية للاستزراع السمكي؛ لأنها تساهم بنحو ٧٤% من إجمالي إنتاج الأسماك في مصر، والعمل على تطوير وتنمية المفرخات السمكية وزيادة مساحة المزارع، كما يجب الاهتمام بالاستزراع السمكي داخل مصادر المياه الجارية، والتوسع في الاستزراع المكثف والأقفاص السمكية، وذلك باستخدام التكنولوجيات الحديثة لتحقيق أعلى استفادة من موارد المياه وزيادة الإنتاجية وتوفير وخفض تكاليف مستلزمات الإنتاج السمكي.

- يجب توفير المعدات وأساليب الصيد الحديثة والنقل والتجهيز والتعبئة، وزيادة عدد مصانع المنتجات السمكية التي يجرى عليها صناعات تجهيزية وبالمواصفات الصحية والمطابقة للشروط الدولية لكي تنافس المنتج المستورد ويقل استيرادها.

- يجب تنظيم ندوات إرشادية لرفع وعي المزارعين حول الأسلوب الأمثل للتغذية حسب نوع السمك المستزرع والمرحلة العمرية "استراتيجيات التغذية"، واتباع أفضل الممارسات في جميع مراحل الاستزراع من تجهيز الأحواض وجودة المياه حتى الحصاد، وذلك بالتعاون مع الهيئات العلمية المختلفة بمصر والمركز الدولي للأسماك.

- تبين أن زيادة كل من كمية إنتاج المفرخات ومساحة المزارع السمكية تؤدي إلى زيادة كمية إنتاج الاستزراع بنسبة ٠,٦٦%، ٠,٤٥% على التوالي، كما أن انخفاض قيمة الزريعة يؤدي إلى زيادة كمية إنتاج الاستزراع بنسبة ٠,٣٤%، لذا يجب العمل على تطوير وتنمية المفرخات السمكية وزيادة مساحة المزارع، كما يجب الاهتمام بالاستزراع السمكي داخل مصادر المياه الجارية، والتوسع في الاستزراع المكثف والأقفاص السمكية، وذلك باستخدام التكنولوجيات الحديثة لتحقيق أعلى استفادة من موارد المياه وزيادة الإنتاجية وتوفير وخفض تكاليف مستلزمات الإنتاج السمكي.
- ضرورة الاهتمام بتطوير المصايد الطبيعية ورفع كفاءتها وإزالة المعوقات التي تحد من الإنتاج السمكي، حيث تبين أنها لا تساهم بأكثر من ٢٦% من إنتاج الأسماك في مصر، على الرغم من امتدادها لنحو ١٣,٥ مليون فدان، ويجب العمل على زيادة عدد التراخيص الصادرة للصيادين وزيادة عدد مراكب الصيد الآلية، وحماية الصيادين من سيطرة بعض تجار الجملة، وتوفير وسائل نقل مجهزة للحفاظ على جودة الأسماك، حيث أوضح البحث أن زيادة أعداد الصيادين وأعداد مراكب الصيد الآلية تؤدي إلى زيادة كمية إنتاج الأسماك من المصايد الطبيعية بنسبة ٠,٥%، ٠,٢١% على التوالي.
- العمل على توفير الزريعة والإصبعيات وذلك بالكم والوقت المناسبين، وذلك من خلال إقامة مفرخات سمكية لتوفير الزريعة بالمنطقة، وذلك لتلافي المشكلات الخاصة بالزريعة، واستخدام وسائل نقل مجهزة بالأكسجين لنقل الزريعة لتقليل نسبة الفاقد منها أثناء النقل وأثناء الإنتاج، وضرورة رفع كفاءة التنظيمات التعاونية، وذلك لتوفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة مما يشجع على الاستثمار وتكثيف عناصر الإنتاج وزيادة الإنتاجية، وبالتالي زيادة الإنتاج السمكي.
- الاهتمام بتمويل ودعم الاستثمارات في هذا القطاع المهم من خلال تسهيل القروض الميسرة، بالإضافة إلى تشجيع وتحفيز الاستثمار في مجال توفير وسائل التخزين والتبريد الضرورية للأسواق السمكية، خاصة في حالة زيادة المعروض من الأسماك وانخفاض أسعار بيعه وتحكم التجار في تحديد الأسعار، وكذلك العمل على توفير جميع مستلزمات الإنتاج الأخرى من شباك ومعدات بأسعار مناسبة، وتحسين شبكات الصرف والري الخاصة بالمزارع السمكية الأرضية، حيث يجب شق الترع وتطهير القائم منها، وإقامة مصارف لصرف مياه المزارع، وكذلك معالجة مياه الصرف الصحي والزراعي.

- أظهرت نتائج الدراسات تذبذب الناتج السمكي بشكل كبير، وبالتالي انخفاض الاستثمار فيه، مما يستدعي تعويض هذا التذبذب بالتوجه نحو الاستزراع السمكي وزيادة الاستثمار فيه، والاهتمام بالمزارع السمكية، فهي الأمل في زيادة الطاقة الإنتاجية السمكية وذلك بحماية هذه المزارع من التعدي عليها بالردم وإلقاء المخلفات والملوثات، ووضع حراسات عليها، مع وضع قوانين تجرم أسباب تدهور إنتاجية هذه المزارع، وإعادة النظر في القوانين الحالية التي تحميها، وقد تؤدي إلى التعدي على مساحته بالبناء والصرف ومخلفات المصانع.
- الحد من عملية الصيد الجائر؛ لأنها تتسبب في القضاء على الزريعة والأسماك صغيرة الحجم، مما يحد من عملية التنمية السمكية، ويجب مراقبة الصيد الجائر لأنه لا يعطي الفرصة الكافية لاكتمال فترة النمو للأسماك صغيرة الحجم، فضلًا عن الإضرار بالزريعة، ومن ثم الإضرار بعملية التنمية المستدامة، ويؤدي إلى تدهور إنتاجية الأسماك التي تعيش بيئة سيئة لا تتناسب مع الظروف التي ينبغي أن تعيش وتنمو فيها تلك الزريعة.
- العمل على نشر الاستزراع السمكي لسمكة الباسا في كافة أنحاء الجمهورية، لما لها من ميزات، حيث يعتبر سمك الباسا غنياً بأوميجا ٣ الدهني المهم جدًا للصحة العامة وتقليل الإصابة بأمراض القلب، وتعتبر مصدرًا غنيا بالبروتين عالي الجودة، حيث تحتوي كمية صغيرة منه، حوالي ١٢٦ جرامًا، على ٢٢,٥ جرامًا من البروتين الكامل عالي الجودة، وتحتوي أيضًا على جميع الأحماض الأمينية، وتعتبر مناسبة في برامج الحميات الغذائية، وذلك لاحتواء الحصة منها (١٢٦) جرامًا على ١٦٠ سعرًا حراريًا فقط.
- العمل على أن يكون نشاط الاستزراع نشاطًا متكاملًا، حيث إن مياه الصرف الناتجة عن أحواض الأسماك تحتوي على نسبة عالية من الأمونيا والنترات مفيدة جدًا في حال تم استخدامها في ري المحاصيل الزراعية من خلال نظام الزراعة المتكامل.

- تعزيز وتنفيذ ممارسات الصيد المستدامة وتجنب الصيد الجائر والمخالف والمحافظة على الموائل البحرية، والاستثمار في الطاقة البحرية المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، والاستثمار في دعم التكنولوجيا المتطورة في الصيد لتصل إلى الأعماق ٦٠٠ - ٨٠٠ متر.
- الاستثمار في البحث والتكنولوجيا والابتكار البحري لدعم الاقتصاد الأزرق، والاستثمار أيضًا في مجال تطوير موانى الصيد ومواقع الإنزال، خاصة في البحار والمحيطات.
- تطوير ودعم السياحة المستدامة التي تقلل من التأثير على البيئة وتحافظ على الموارد الطبيعية، والحد من التلوث البحري وتنفيذ السياسات والقوانين واللوائح التي تحد من ذلك، وتعزيز حوكمة وإدارة الموارد البحرية مع ضمان النمو الاقتصادي المستدام.
- ضرورة استخدام الأساليب العلمية لترشيد عملية نقل الإنتاج السمكي المحلي بين المحافظات؛ مما يحقق التكلفة والوقت الأقل للنقل وتقليل الفاقد بالتداول، وتحسين جودة الأسماك، مما يؤدي إلى توفير الأسماك بالجودة والأسعار المناسبة، ولترشيد عمليات توزيع ونقل الأسماك يجب تطبيق نظام النقل والتوزيع المقترح بين المحافظات في ظل منظومة النقل الذكية، وتطوير شبكة الطرق التي أنشأتها الدولة مؤخرًا بمنظومة النقل كوظيفة تسويقية على المستوى المحلي.
- توفير بيانات دقيقة على كل الأنشطة اللوجستية لنقل وتخزين الأسماك، متضمنة معدلات استخدام مختلف وسائل النقل البري والنهري والسكك الحديدية، وتكاليف النقل بكل وسيلة، حتى يتسنى إجراء دراسات اقتصادية دقيقة تستخدم في تغيير سياسات النقل والتخزين والتوزيع.
- اتباع الأساليب المبنية على الأساليب الإحصائية، وأساليب بحوث العمليات في الدراسات التي تتناول لوجستيات نقل وتخزين الأسماك، حتى تتحقق أساليب توفير هذه السلع لدى المواطنين بطرق ميسرة وبتكاليف نقل منخفضة لأقصى درجة.

- توفير مستلزمات الإنتاج عن طريق التعاونيات وتحصيل أثمانها في آخر الموسم الإنتاجي، وبالتالي زيادة ربح المنتجين وحمايتهم من استغلال التجار، مع فتح منافذ لتسويق الأسماك عن طريق التعاونيات مما يعود بالنفع على المنتجين والمستهلكين والجمعيات التعاونية.
- تستطيع التعاونيات من خلال فروعها المنتشرة في كافة أنحاء الجمهورية عمل دراسة للطلب الكلي للسوق واحتياجات كل منطقة، ومن ثم إعادة توزيع كميات الإنتاج وفقًا لذلك.
- يمكن إقامة مصانع لتصنيع وتمليح وتجهيز بعض أنواع الأسماك بطريقة آمنة صحيًا، وإضافة قيمة مضافة لها، ثم بيعها للمستهلكين عن طريق منافذ بيع تعاونية، إنشاء سوق مركزية بمواصفات عالية ومراعاة الجوانب الصحية وطرق العرض الجيدة لترغيب المستهلك.
- نظرًا لطبيعة تسويق الأسماك، حيث إنها سلعة سريعة التلف، وعدم تمكن المنتج من الوصول إلى المستهلك، يستغل تاجر التجزئة ذلك ويقوم بالحصول على نسبة عالية من جانب المستهلك، الأمر الذي يحتم ضرورة مشاركة التعاونيات في تسويق الأسماك بفتح منافذ بيع للمستهلكين، وتوفير سيارات مجهزة لنقل الأسماك من أماكن الإنتاج إلى منافذ بيع للمستهلكين.
- يجب توفير المعدات وأساليب الصيد الحديثة والنقل والتجهيز والتعبئة، وزيادة عدد مصانع المنتجات السمكية التي يجري عليها صناعات تجهيزية وبالمواصفات الصحية والمطابقة للشروط الدولية لكي تنافس المنتج المستورد ويقل استيرادها.
- يجب تنظيم ندوات إرشادية لرفع وعي المزارعين حول الأسلوب الأمثل للتغذية حسب نوع السمك المستزرع والمرحلة العمرية "استراتيجيات التغذية"، واتباع أفضل الممارسات في جميع مراحل الاستزراع من تجهيز الأحواض وجودة المياه حتى الحصاد بالتعاون مع الهيئات العلمية المختلفة بمصر والمركز الدولي للأسماك.
- تفعيل دور الإرشاد السمكي في تنمية وعي حائزي المزارع السمكية فيما يتعلق بتطبيق إجراءات الأمن الحيوي في مراحل الإنتاج المختلفة من خلال الأنشطة الإرشادية المناسبة.
- تشديد الرقابة لتنفيذ قانون الصيد ومكافحة أنشطة صيد الأسماك غير القانونية للحفاظ على مخزون الأصناف السمكية بالقدر الذي يحميه من التناقص، ومن ثم إلى حد الاستنزاف، وخاصة بمنطقتي وسط الدلتا ووادي النيل، وتكثيف الجهود لتحسين إدارة وحماية مصادر الأسماك في نهر النيل، خاصة في ظل التحديات المستقبلية مثل: تغير المناخ والتلوث والتعديات البشرية.

- العمل على ترشيد استيراد الأصناف السمكية باهظة الثمن كالقشريات والرخويات لتقليل العجز في الميزان التجاري، وتقليل الطلب على العملة الصعبة، والعمل أيضًا على توسيع قائمة الدول التي يتم استيراد الأسماك منها لتقليل المخاطرة وزيادة الأمن الغذائي وتأمين احتياجاتنا من الأسماك.
- العمل على تركيز استيراد الأسماك خلال الشهور من فبراير إلى يونيو وكذلك في شهر ديسمبر، حيث تنخفض أسعار استيرادها خلال هذه الشهور، مع التوسع في تصدير الأصناف السمكية باهظة الثمن كالقشريات والرخويات.
- بذل الجهود اللازمة للمحافظة على الأسواق الحالية المستوردة للأسماك من مصر إلى جانب العمل على فتح أسواق جديدة لزيادة الصادرات المصرية من الأسماك، حتى لا تؤثر على العائد من النقد الأجنبي في حالة عزوف الدول المستوردة عن الاستيراد من مصر، أو حدوث أي تغيرات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية بهذه الدول قد تؤثر على حجم الطلب على الصادرات المصرية من الأسماك.
- محاولة العمل على تركيز تصدير الأسماك خلال الشهور من أبريل إلى سبتمبر، حيث ترتفع أسعار تصديرها خلال هذه الشهور، وذلك كما تبين من خلال دراسة الدليل الموسمي للصادرات المصرية من الأسماك.
- إغلاق أي منشأة ينتج عنها مخلفات تضر أو تقوم بإلقائها في المجاري المائية دون المعالجة المطلوبة، مع الاهتمام بإنشاء محطات الرصد البيئي للوقوف على أي مظاهر للتغيرات البيئية السلبية لمعالجتها في الوقت المناسب، وإلزام جميع المصانع والمؤسسات بمعالجة مياه الصرف والمخلفات قبل إلقائها في نهر النيل أو البحيرات.
- استخدام تطبيقات تحقق إنتاجًا سمكيًّا إضافيًّا من المياه المستخدمة، من أهمها: استغلال الأراضي تحت الاستصلاح في تربية الأسماك (مشروع ١,٥ مليون فدان)، والتربية المتكاملة للأسماك والمحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني على المياه الجوفية (نظام الكرام المتكامل)، وتربية الأسماك في النظم المغلقة.

- **الثروة السمكية في المحافظات:**

  - محافظة مطروح: نظرًا لأهمية الاستثمار في مزارع الاستزراع السمكي بمحافظة مطروح، فينبغي العمل على إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية والبيئية الخاصة بهذه المزارع قبل إقامة المشروع، مع ضرورة توفير الزريعة والإصبعيات بمواصفات جيدة ومن مصادر موثوق بها، والاهتمام بالدور الإرشادي والدورات التدريبية من قبل الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، وإدارة الأمن الغذائي بمديرية الزراعة بمحافظة مطروح إلى أصحاب المزارع السمكية، وضرورة إنشاء مصانع للثلج وثلاجات حفظ الأسماك بسعات تخزينية كبيرة، مع ضرورة توافر سيارات مبردة ومجهزة لنقل الأسماك إلى خارج المحافظة، والاهتمام بمجال تجهيز وتصنيع الأسماك، على أن تقام تلك المشروعات بمناطق المزارع السمكية، مع فتح أسواق منظمة قريبة من مناطق الإنتاج لتقليل تكلفة النقل، وتقليل المراحل التسويقية كلما أمكن ذلك، خاصة في مراحل الجملة.

  - محافظة دمياط: تطهير البواغيز والمصارف العمومية باستمرار وزيادة عدد الفتحات والبواغيز بمنطقة مثلث الديبة وطريق بورسعيد الدولي لتجديد المياه باستمرار، وإنشاء مفرخ سمكي يخدم منطقة المزارع السمكية البحرية بدمياط لتوفير الزريعة باستمرار وفي الوقت المناسب، وزيادة المدة الإيجارية للمزارع السمكية البحرية مع العمل على تمليك الأراضي لأصحاب هذه المزارع، وإنشاء منافذ بيع وتسويق الأسماك بالقرب من مناطق هذه المزارع.

  - محافظة قنا: ضرورة الاهتمام بتطوير المصايد الطبيعية ورفع كفاءتها وإزالة المعوقات والرواسب والحشائش وغيرها من الملوثات، وضرورة الاهتمام بالتوسع في مشروعات الاستزراع السمكي، وتشجيع الاستثمار في هذه المشروعات، وإزالة أي معوقات أو مشكلات تواجهها وتحد من نموها في محافظة قنا، حيث وفرة الظهير الصحراوي والمياه الجوفية، وهذا يتفق مع السياسة الزراعية التي تنص على أن يتم الاستزراع في المناطق الصحراوية وعلى مياه الآبار وليس على مياه النيل أو مياه الصرف الزراعي بغرض عدم تلوثها.

- محافظة كفر الشيخ: العمل على إنشاء مصانع إنتاج أصناف أعلاف الأسماك بمحافظة كفر الشيخ، وتحسين نوعية هذه الأعلاف، وذلك لزيادة نسبة البروتين من خلال استخدام المواد الخام المحلية الداخلة في تصنيع الأعلاف السمكية، مثل: مسحوق السمك والصويا والذرة الصفراء، حيث يتم استيرادها من الخارج، لزيادة المنتج المحلي منها وعدم الاعتماد على الاستيراد، وتوفير جهاز إرشادي لتوجيه وتدريب مزارعي الأسماك، وذلك من خلال الهيئة العامة للثروة السمكية لتقديم الخدمات الإرشادية والتدريبية والمستحدثات في مجال الاستزراع السمكي للمزارعين ومربي الأسماك بالمحافظة، وتوفير وسائل النقل المناسبة لسهولة نقل الأسماك للتسويق، وفتح أسواق جديدة قريبة من مناطق الإنتاج، وذلك من خلال تمهيد ورصف الطرق الخاصة بالمزارع السمكية، والتغلب على صعوبات النقل والتسويق، والعمل على حل جميع المشكلات الإدارية والقانونية والتي تنظم العلاقة بين المزارعين ومربي الأسماك وهيئة الثروة السمكية والجهات الإدارية بالمحافظة، والخاصة بالتعاقد وتحديد القيمة الإيجارية، وبالتالي استقرار المشروع وإمكانية عمل التنمية والصيانة اللازمة للمزارع السمكية الأرضية، وتقنين أوضاع الأقفاص السمكية بمجرى النهر، وذلك من خلال بعض الإجراءات التي تتمثل في كل من ربط استخراج تراخيص إقامة الأقفاص السمكية بصرف كمية محددة من الأعلاف التي تنتجها مصانع هيئة الثروة السمكية، وتحديد مسافة من اليابس لنهاية القفص على الضفتين لسهولة الملاحة من وجهة النظر الإدارية للري بالمحافظة.

- محافظة الإسماعيلية: ضرورة دعم الدولة لإقامة مشروعات الاستزراع السمكي خصوصًا في المناطق التي توجد بها أراض متأثرة بالأملاح بمحافظة الإسماعيلية، وضرورة الرقابة الصحية على المزارع السمكية، مع رفع كفاءة البنية التحتية بالمحافظة، مع توفير التمويل اللازم لإقامة هذا النشاط.

القاعـدة القوميـة للدراسـات
قائمـــة ببليوجرافيـــة

١) تأثير درجة تنفيذ مهام مديري مزارع الاستزراع السمكي البحري على إنتاجية الأسماك

المؤلفان: علي طاهر حسانين، علي أحمد إبراهيم | **الناشر:** كلية الزراعة بجامعة دمنهور | **٢٠٢٤**

المستخلص: : تعد مصر واحدة من كبرى دول العالم توسعًا في مشروعات الاستزراع السمكي، فعلى الرغم من امتلاكها سواحل ممتدة لآلاف الكيلومترات على البحرين الأحمر والمتوسط، فإن قطاع الصيد البحري إنتاجه هزيل مقارنة بالسواحل المصرية المترامية وبحيراتها الطبيعية، ونظرًا للتعداد السكاني الهائل، فإن موارد الصيد البحري، سواء من البحار والخلجان أو من البحيرات، إضافة إلى ما يتم استيراده، لا يلبي حاجة السوق المحلية من الأسماك، واستهدفت هذه الدراسة قياس تأثير أهم مهام مديري مزارع الاستزراع السمكي البحري على الإنتاجية من الأسماك من خلال دراسة تطور الإنتاج السمكي من مصادره المختلفة، وتطور الإنتاج من الاستزراع السمكي والتركيب النوعي لأهم الأصناف المستزرعة، والتركيب النوعي لأهم الأصناف من الأسماك المنتجة من الاستزراع السمكي في مصر، وتقدير العلاقة بين سعة المزرعة السمكية البحرية ومتوسط إنتاجية الفدان من الأسماك، وتقدير الأهمية النسبية لأهم المهام الوظيفية لمديري المزارع السمكية البحرية في منطقة الدراسة، وتقدير العلاقات البسيطة والمتعددة بين متوسط إنتاجية الفدان في المزرعة السمكية البحرية، وأهم المهام الوظيفية لمديري تلك المزارع.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- وجود زيادة سنوية في الإنتاج السمكي من البحيرات والاستزراع السمكي، مع وجود نقص سنوي في إنتاج البحار ونهر النيل خلال فترة الدراسة (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- الاتجاه إلى مجال الاستزراع السمكي، وإنتاج مختلف الأنواع التي يحتاجها المستهلك المصري، للمساهمة في تحقيق الأهداف العامة للدولة لسد الفجوة الغذائية، وتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتقليل الاستيراد من الأسماك، وتصدير فائض الإنتاج عن استهلاك السوق المحلية إلى الأسواق العالمية بما يوفر العملة الصعبة ويدعم الاقتصاد المصري.

المصدر: مجلة العلوم الزراعية والبيئية: مج٢٣، ع٢، أغسطس ٢٠٢٤

٢) التجارة الخارجية للمنتجات السمكية في جمهورية مصر العربية

المؤلفان: أسماء مصطفى فهيم، عفاف ضاحي جاد | **الناشر:** كلية الزراعة بجامعة المنيا | **٢٠٢٤**

المستخلص: : تعاني صناعة صيد المنتجات السمكية في مصر من مشكلة تتمثل في زيادة العجز في الميزان التجاري السمكي، على الرغم من وجود مساحات كبيرة متاحة للصيد وتنوع المنتجات السمكية البحرية المصرية التي تحظى بشعبية متزايدة في الأسواق العالمية بسبب جودتها وأصنافها الفاخرة، وتهدف هذه الدراسة بصورة رئيسة إلى دراسة التجارة الخارجية للمنتجات السمكية المصرية من خلال: تحليل هيكل الميزان التجاري للمنتجات السمكية، ودراسة النمو السنوي وعدم الاستقرار للمنتجات السمكية، ودراسة التوزيع الجغرافي للصادرات من المنتجات السمكية المصرية، والتوزيع الجغرافي لواردات المنتجات السمكية المصرية، ودراسة أهم العوامل المؤثرة على كمية الصادرات المصرية للمنتجات السمكية، ودراسة أهم العوامل المؤثرة على كمية واردات المنتجات السمكية من دول العالم.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تتأثر كمية الصادرات المصرية بمجموعة من العوامل المختلفة الخاصة بالإنتاج المحلي للمنتجات السمكية، وواردات أهم الدول المستورة للمنتجات السمكية المصرية، وهي: السعودية والإمارات والكويت ولبنان، ومن أهم العوامل المؤثرة في كمية الصادرات: متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان لهذه الدول.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- تحسين صناعة حفظ وتسويق وتعبئة الأسماك بعد صيدها، بالإضافة إلى تطوير الصناعات المساندة للصناعة السمكية، مثل: أدوات الصيد وتوريد الثلج وتحديث أسطول الصيد.

المصدر: مجلة العلوم الزراعية والبيئية: مج٢٣، ع٢، أغسطس ٢٠٢٤

٣) دراسة اقتصادية تحليلية للاستزراع السمكي بمصر: دراسة حالة بمحافظة الشرقية

المؤلف: أمل أمين محمد حسن
الناشر: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي
٢٠٢٤

المستخلص: تتمتع مصر بالعديد من المصادر المائية، إلا أن معظمها لم يستغل الاستغلال الأمثل، وترتب على ذلك وجود فجوة غذائية سمكية متزايدة سنويًا، وتزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي، واستهدفت هذه الدراسة قياس الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للمزارع السمكية بمحافظة الشرقية، وتقدير التكاليف الإنتاجية، وكذلك مؤشرات الكفاءة لهذه المزارع.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- وجود تأثير معنوي موجب لكل من: مساحة المزرعة بالفدان، وعدد الزريعة (بالألف وحدة) على حجم الإنتاج السمكي (بالطن)، وكذلك عدد الزريعة بالألف وحدة وكمية العلف للمزرعة (بالطن)، في حين يوجد تأثير معنوي عكسي للعمل البشري (رجل يوم).

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المزارع السمكية، حيث إنها مشروعات ذات جدوى اقتصادية كبيرة، مع حل مشكلة الأعلاف من خلال إيجاد بدائل علفية محلية رخيصة الثمن، وعلاج المشكلات التي تواجه الزريعة من حيث مدى توافرها وطرق النقل، حيث احتلت قيمة الزريعة المرتبة الأولى في متوسط بنود التكاليف الإنتاجية للمزارع السمكية، حيث تتعرض الزريعة للنفوق بسبب سوء الطرق وعدم توافر وسائل نقل جيدة.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج٣٤، ع٢، يونيو ٢٠٢٤

٤) دراسة اقتصادية للمزارع السمكية البحرية بمحافظة دمياط

المؤلف: أحمد أحمد توفيق | **الناشر:** الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي | **٢٠٢٤**

المستخلص: تسعى الدولة لزيادة الإنتاج البروتيني وبدائله من اللحوم الحمراء والدواجن، وذلك من خلال العمل على زيادة الإنتاج السمكي بشكل عام من مختلف المصايد البحرية والنهرية والاستزراع السمكي، ومن ثم زيادة الإنتاج السمكي لتغطية احتياجات الاستهلاك، وزيادة متوسط نصيب الفرد من الأسماك، الأمر الذي يستدعي دراسة أهم العوامل المؤدية إلى زيادة الإنتاج السمكي للمزارع السمكية بمنطقة الدراسة بمحافظة دمياط، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة الإنتاج السمكي للاستزراع البحري بمحافظة دمياط، ودراسة أهم العوامل المؤثرة على الإنتاج السمكي البحري بالمحافظة، ودراسة المشكلات التي تعوق التوسع في الاستزراع البحري، وتقدير التكاليف الإنتاجية وتقدير صافي العائد لمزارع الأسماك بمنطقة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أن الأهمية النسبية لآراء المزارعين الذين يعانون من المشكلات الإنتاجية والتسويقية تمثلت في عدم توافر الأعلاف بنسبة بلغت نحو ٣,٣٨% من آراء المزارعين، بينما الذين يعانون من ارتفاع ثمن الأعلاف بلغت نسبتهم نحو ١٣,٠٤%، في حين بلغت نسبة الذين يؤكدون وجود غش للأسمدة نحو ٨,٧%.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- إنشاء العديد من المفرخات البحرية لتفريخ الأسماك البحرية المالحة ذات العائد الاقتصادي المرتفع، مع تسهيل إجراءات التراخيص للمزارع البحرية من قبل جهاز حماية وتنمية البحيرات، وتوفير القروض المالية للمزارعين لتمكينهم من شراء الأعلاف ومستلزمات الإنتاج، وتشجيع أصحاب المزارع على الاستزراع المخلط للاستفادة من عمود المياه ورفع العائد الاقتصادي للمزارع.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج٣٤، ع٢، يونيو ٢٠٢٤

٥) التقييم المالي والاقتصادي للاستزراع السمكي في محافظة مطروح

المؤلف: أحمد فوزي عبد الحميد | **الناشر:** المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب | ٢٠٢٤

المستخلص: تعد الثروة السمكية ركيزة مهمة وأساسية في الاقتصاد القومي، إذا ما تم النظر إلى الأسماك نظرة شاملة لجميع الصناعات التي تقوم على خدمتها، فمن جهة تعتبر مصانع لعلائق الأسماك ومكوناتها، كما تعتبر مصانع للعلائق المستخدمة في تربية الحيوانات والدواجن، والتي تقوم أساسًا على الأسماك ومخلفاتها، ومن جهة أخرى تعد مصدرًا مهمًا من مصادر التشغيل والعمالة بالمؤسسات والشركات والمصانع التي تعمل في مجال المنتجات السمكية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أوضحت نتائج تقدير المؤشرات المالية لمزارع الاستزراع السمكي بمحافظة مطروح أن متوسط صافي القيمة الحالية (NPV) عند معدل الخصم ١٨% بلغ حوالي ٦,٨٥٤ آلاف جنيه، وهى قيمة موجبة، مما يشير إلى جدوى الاستثمار في هذا النشاط، وبلغ معدل العائد الداخلي (IRR)نحو ٩٥% أي يزيد على فائدة الاقتراض لرأس المال والتي يمثلها سعر الفائدة التجاري السائد، مما يؤكد جدوى الاستثمار في مشروع إنتاج الأسماك.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- أهمية الاستثمار في مزارع الاستزراع السمكي بمحافظة مطروح، مع إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية والبيئية الخاصة بمزارع الاستزراع السمكي قبل إقامة المشروع، وضرورة توفير الزريعة والإصبعيات بمواصفات جيدة ومن مصادر موثوق بها، والاهتمام بالدور الإرشادي والدورات التدريبية من قبل الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وإدارة الأمن الغذائي بمديرية الزراعة بمحافظة مطروح.

المصدر: المجلة العربية للعلوم الزراعية: مج٧، ع٢٢، أبريل ٢٠٢٤

٦) دراسة اقتصادية لاستخدام بعض أنماط الاستزراع السمكي بمحافظة كفر الشيخ

المؤلف: نوران عبد الحميد إبراهيم عبد الجواد | **الناشر:** كلية الزراعة بجامعة دمنهور | **٢٠٢٤**

المستخلص: : استهدفت الدراسة بصفة رئيسة دراسة محددات الاستزراع السمكي في الأحواض الترابية، والأقفاص العائمة في محافظة كفر الشيخ، وتقدير كفاءة استخدام الموارد في هذه الأنشطة، ومدى تأثيرها على قرار منتجي الأسماك، وتقدير مؤشرات الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للاستزراع السمكي في الأحواض الترابية والأقفاص العائمة، وتقدير بنود التكاليف الاستثمارية والتشغيلية وأهميتها النسبية بأنماط الاستزراع السمكي المختلفة في مزارع البلطي بالمحافظة، هذا بالإضافة إلى دراسة أهم معوقات الاستزراع السمكي والحلول المقترحة لها لتحسين ورفع كفاءة الأداء الإنتاجي السمكي التي تساعد على زيادة تنمية وتطوير الثروة السمكية بالمحافظة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تزايد الأهمية النسبية لمساهمة الاستزراع السمكي في إنتاج الأسماك في مصر من حوالي ٦٠,١٨% من إجمالي الإنتاج السمكي من مختلف مصادره في متوسط الفترة الأولى (٢٠٠٠ - ٢٠١١) إلى حوالي ٧٨,٥٤% في متوسط الفترة الثانية (٢٠١٢ - ٢٠٢١)، كما تزيدات الأهمية في محافظة كفرالشيخ من ٦٨,٩٩% إلى حوالي ٨٠,٥٢% خلال فترتي الدراسة.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- العمل على إنشاء مصانع إنتاج أصناف أعلاف الأسماك بالمنطقة، وكذلك تحسين نوعية الأعلاف، وذلك لزيادة نسبة البروتين من خلال استخدام المواد الخام المحلية الداخلة في تصنيع الأعلاف السمكية، مثل: مسحوق السمك والصويا والذرة الصفراء، حيث يتم استيرادها من الخارج، لزيادة المنتج المحلي منها، وعدم الاعتماد على الاستيراد.

المصدر: مجلة العلوم الزراعية والبيئية: مج٢٣، ع١، أبريل ٢٠٢٤

٧) أثر التغيرات السعرية على الكفاءة التسويقية للإنتاج السمكي في المزارع السمكية الأهلية بمحافظة الشرقية

المؤلفون: محمد جابر عامر، أحمد فوزي حامد، لمياء أيمن سعد | **الناشر:** الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي | ٢٠٢٤

المستخلص: تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال: هل الارتفاع في أسعار الأسماك راجع فقط للزيادة في تكاليف الإنتاج الراجعة لزيادة أسعار مستلزمات الإنتاج؟ أم شارك النظام التسويقي في تلك الزيادات؟ أي يوجد خلل في النظام التسويقي ساهم في ذلك، أي ما أثر التغيرات السعرية في أسعار مستلزمات الإنتاج السمكي من المزارع السمكية على الكفاءة التسويقية لتلك الأسماك، واستهدفت هذه الدراسة بيان أثر التغيرات السعرية في مستلزمات الإنتاج للمزارع السمكية في محافظة الشرقية على المنتج وعلى الكفاءة التسويقية، وفقًا للقنوات التسويقية المتاحة، وأهم أصناف الأسماك المستزرعة وذلك بالمقارنة بين الموسم الإنتاجي ٢٠٢١/٢٠٢٢، والموسم الإنتاجي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ لنفس العينة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تبين أن المزارع السمكية تقوم بدورة إنتاجية واحدة تتراوح من ٦ - ١٠ أشهر، الأمر الذي يسمح لها بإمكانية إجراء الصيانة الدورية، وتعتبر أسماك البلطي من أهم وأكثر الأسماك إنتاجًا وقبولًا لدى المستهلكين، حيث تمثل نحو ٨٠%، تليها أسماك العائلة البورية المتمثلة في أسماك البوري والطوبار بنسبة ١٥%، أما عن أسماك المبروك والقراميط فتمثل حوالي ٥%.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- الاهتمام بمجال تجهيز وتصنيع الأسماك، على أن تقام تلك المشروعات بمناطق المزارع السمكية، مع فتح أسواق منظمة قريبة من مناطق الإنتاج لتقليل تكلفة النقل، وتقليل المراحل التسويقية كلما أمكن ذلك، خاصة في مراحل الجملة.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج٣٤، ع١، مارس ٢٠٢٤

٨) دراسة تحليلية لاقتصاديات الثروة السمكية في مصر

المؤلفان: نجلاء السيد أحمد شعبان، سامية السيد عبد الرازق حاتم | **الناشر:** الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي | ٢٠٢٤

المستخلص: يعد قطاع الثروة السمكية من أهم القطاعات لكل من الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في مصر، حيث تتمتع مصر بتنوع مصادر الموارد السمكية والإنتاج السمكي والتي تشمل المصايد الطبيعية والتي تزيد مساحتها عن ١٣,٥ مليون فدان، وتضم البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والبحيرات وكذلك نهر النيل وفروعه، هذا بالإضافة إلى الاستزراع السمكي، مما يعطى لقطاع الإنتاج السمكي ميزة نسبية كبيرة بما توفره من قدر كبير من اللحوم البيضاء التي تعمل على تغطية العجز الكبير في إنتاج اللحوم الحمراء من مصادره المختلفة، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة أهم العوامل المؤثرة على كمية إنتاج الأسماك من المصايد الطبيعية والاستزراع السمكي، بالإضافة إلى دراسة أهم العوامل المؤثرة على استهلاك الأسماك في مصر خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١).

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أن أهم المتغيرات تأثيرًا على كمية إنتاج الأسماك من المصايد الطبيعية في مصر هي أعداد الصيادين وأعداد مراكب الصيد الآلية، فبزيادة تلك المتغيرات بنسبة ١٠% تؤدي إلى زيادة كمية إنتاج الأسماك من المصايد بنسبة ٠,٥٠% و٠,٢١% على التوالي، كما تبين أن أهم المتغيرات تأثيرًا على كمية إنتاج الاستزراع السمكي هي كمية إنتاج المفرخات السمكية ومساحة المزارع والقيمة الحقيقية للزريعة، فزيادة كل من كمية إنتاج المفرخات ومساحة المزارع بنسبة ١٠% تؤدى إلى زيادة كمية إنتاج الاستزراع بنسبة ٠,٦٦% و٠,٤٥% على التوالي.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- ضرورة الاهتمام بتطوير المصايد الطبيعية ورفع كفاءتها، وإزالة المعوقات التي تحد من الإنتاج السمكي، حيث تبين أنها لا تساهم بأكثر من ٢٦% من إنتاج الأسماك في مصر على الرغم من امتدادها لنحو ١٣,٥ مليون فدان.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج٣٤، ع١، مارس ٢٠٢٤

٩) دراسة وصفية للأمن الحيوي في المزارع السمكية المصرية بين الواقع والمأمول

المؤلف: محمد شوقي القطان | **الناشر:** كلية الزراعة بجامعة المنصورة | ٢٠٢٤

المستخلص: على الرغم من توافر الخبرات المتراكمة لدى حائزي المزارع السمكية واستحواذهم على أكثر من ٨٠% من إجمالي الإنتاج من المزارع السمكية، فإن عدم وعيهم بتطبيق إجراءات الأمن الحيوي، وقصور جهاز الإرشاد السمكي في تقديم الدعم الفني، ونقل التكنولوجيا المستحدثة لهؤلاء المزارعين، أصبح يمثل مشكلة تهدد صناعة الأسماك في مصر، الأمر الذي يستوجب إجراء هذه الدراسة لسد الفجوة المعرفية وتحسين الممارسات الفنية، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الأمن الحيوي وأهميته في المزارع السمكية، وتحديد إجراءات تطبيقه، والتعرف أيضًا عل الروتين اليومي داخل هذه المزارع.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- وجود تفاعل إيجابي بين المجموعات المستهدفة، رغم تباين آرائهم، فيما يتعلق بمفهوم وإجراءات الأمن الحيوي في المزارع السمكية، مما أدى إلى توليد أكبر قدر من المعلومات.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- تفعيل دور الإرشاد السمكي في تنمية وعي حائزي المزارع السمكية، فيما يتعلق بتطبيق إجراءات الأمن الحيوي في مراحل الإنتاج المختلفة، من خلال الأنشطة الإرشادية المناسبة.

المصدر: مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية: مج١٥، ع٢، فبراير ٢٠٢٤

١٠) دراسة اقتصادية للميزة التنافسية لصادرات الأسماك المصرية في الأسواق الخارجية

المؤلفان: أسماء مصطفى فهيم، عفاف ضاحي جاد | **الناشر:** الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي | **٢٠٢٣**

المستخلص: ترجع مشكلة الدراسة أنه على الرغم من تعدد المصادر المختلفة لتنمية الثروة السمكية في مصر، فإن الإنتاج لا يتناسب مع مصادر تلك الإمكانات، وقد لوحظ أن الصادرات المصرية من الأسماك تعاني من تحديات تؤدي إلى تذبذب في كل من كمياتها وقيمتها مما يستلزم دراسة هذه التحديات للوقوف على كيفية مواجهتها، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الوضع التنافسي للصادرات المصرية من الأسماك، من خلال التعرف على الميزان التجاري السمكي والتوزيع الجغرافي للأسماك المصرية إلى دول العالم، ودراسة القدرة التنافسية للأسماك المصرية داخل أهم أسواقها، والتعرف على أهم الدول المنافسة للأسماك المصرية في أسواقها الخارجية، وأخيرًا التعرف على أهم المشكلات التي تواجه تصدير الأسماك للأسواق العالمية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أن قيمة الصادرات المصرية من الأسماك قد اتخذت اتجاهًا عامًا معنويًا متزايدًا خلال فترة الدراسة، وقد بلغ مقدار الزيادة السنوية ٢,٥٤ مليون دولار تمثل ١٢,٧% من متوسط قيمة الصادرات المصرية، واتخذت قيمة الواردات المصرية من الأسماك أيضًا اتجاهًا عامًا معنويًا متزايداً خلال الفترة نفسها، وبلغ مقدار الزيادة السنوية ١٠,٩٢ ملايين دولار تمثل ٩,١% من متوسط قيمة الواردات المصرية من الأسماك خلال الفترة نفسها.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- تشجيع الاستثمار في مجال صيد الأسماك، والعمل على وجود أسطول سفن مجهزة بأفضل المعدات الحديثة وسيارات مبردة مجهزة لنقل الإنتاج إلى أماكن التجهيز وتصديرها في أسرع وقت لأسواقها الخارجية، والتوسع في فتح أسواق جديدة لتصدير الأسماك المصرية من خلال إنتاج أصناف عالية القيمة.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج٣٣، ع٤، ديسمبر ٢٠٢٣

١١) توزيع فائض الإنتاج السمكي بين المحافظات في ظل سيناريوهات بديلة

المؤلف: إلهام محمد سيد أبو اليزيد | **الناشر:** كلية الزراعة بجامعة المنصورة | **٢٠٢٣**

المستخلص: تهدف الدراسة إلى اقتراح أفضل النماذج لنقل وتوزيع الإنتاج السمكي الحالي كمتوسط للفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٢١)، والتعرف على المتوقع المقدر لعام ٢٠٢٦ من محافظات الفائض، والتي يزيد إنتاجها عن استهلاكها إلى محافظات العجز والتي يزيد استهلاكها عن إنتاجها للوصول إلى أقصر المسافات التسويقية الإجمالية بين تلك المحافظات، لإيجاد الحل الأمثل مع تحديد الكميات المثلى لنقل المنتج من محافظات الفائض إلى محافظات العجز وما يرتبط بذلك من تحقيق أقل تكلفة وأقصر وقت ممكن للنقل، مما يحقق تقليل الفاقد ورفع كفاءة العملية التسويقية، ووصول السلعة بالجودة والسعر المناسبين للمستهلك، خاصة مع ارتفاع أسعار الوقود، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النقل، ولتحقيق هذا الهدف كان لا بد من تقدير عدة متغيرات تتمثل في الإنتاج السمكي الحالي والمتوقع على مستوى محافظات الجمهورية، وأيضًا الطلب الاستهلاكي السمكي الحالي، والمتوقع من خلال تقدير متوسط استهلاك الفرد من الأسماك بكل محافظة وعدد سكانها، وبالتالي تقدير حجم الفائض والعجز لكل محافظات الجمهورية كمتغيرات أساسية لنماذج النقل المقترحة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- حققت محافظة كفر الشيخ أعلى كمية فائض متوقع بلغ ٩٦٤,٩١ ألف طن تمثل ٥٦,٢١% من متوسط إجمالي الفائض السمكي المتوقع، وتبين أيضًا أن محافظة القاهرة حققت أعلى عجز متوقع بلغ ٢٣٩,٩٣ ألف طن تمثل ١٣,٩٨% من متوسط إجمالي العجز السمكي المتوقع لعام ٢٠٢٦.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- ضرورة استخدام الأساليب العلمية لترشيد عملية نقل الإنتاج السمكي المحلي بين المحافظات، مما يحقق التكلفة والوقت الأقل للنقل وتقليل الفاقد بالتداول، والعمل على تحسين جودة الأسماك، مما يؤدي إلى توفير الأسماك بالجودة والأسعار المناسبة.

المصدر: مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية: مج١٤، ع١١، نوفمبر ٢٠٢٣

١٢) تقدير أقصى ناتج سمكي مستدام من نهر النيل في مصر

المؤلفان: نورا ممدوح طنطاوي، شيماء محمود حجاج | **الناشر:** كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية | **٢٠٢٣**

المستخلص: تتعدد مصادر الإنتاج السمكي في مصر، حيث تتضمن كلًا من المصايد الطبيعية والاستزراع السمكي، وتشتمل المصايد الطبيعية على كل من المصايد البحرية والبحيرات ونهر النيل وفروعه، ويساهم نهر النيل خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠) بنحو ٢٢% من إجمالي إنتاج المصايد الطبيعية للأسماك، ولا تقتصر أهمية نهر النيل على صيد الأسماك فحسب، بل يُعد نهر النيل المصدر الأساسي للمياه في جمهورية مصر العربية، حيث تبلغ حصة مصر من مياهه حوالي ٥٥،٥ مليار م تمثل نحو ٧٩،٣% من الموارد المائية وتغطي ٩٥% من الاحتياجات المائية، ويعتمد عليه القطاع الزراعي في الإنتاج، وتستهدف هذه الدراسة تقدير أقصى ناتج سمكي مستدام من نهر النيل في مصر، ويمكن تحقيق ذلك من خلال دراسة تطور إجمالي الناتج السمكي من نهر النيل بمصر خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠)، ودراسة تطور عدد وحدات الصيد الشراعية (درجة ثالثة) خلال الفترة نفسها، وتقدير أقصى ناتج سمكي مستدام وجهد الصيد المحقق لاستدامة أهم مناطق الإنتاج السمكي المطلة على نهر النيل في مصر خلال الفترة نفسها.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تمثلت أهم مناطق الإنتاج السمكي المطلة على نهر النيل من حيث الإنتاج في كل من: منطقة وسط الدلتا التي تحتل المرتبة الأولى بنسبة بلغت نحو ٤٥،٣١%، تليها منطقة وادي النيل بنسبة بلغت نحو ٣١،٢٥%، ولم تثبت المعنوية الإحصائية لهما خلال فترة الدراسة، مما يدل على تذبذب كميات الناتج السمكي لهما حول المتوسط.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- تشديد الرقابة لتنفيذ قانون الصيد ومكافحة أنشطة صيد الأسماك غير القانونية للحفاظ على مخزون الأصناف السمكية بالقدر الذي يحميه من التناقص، ومن ثم إلى حد الاستنزاف، وخاصة بمنطقتي وسط الدلتا ووادي النيل.

المصدر: مجلة الجديد في البحوث الزراعية: مج٢٨، ع٣، سبتمبر ٢٠٢٣

١٣) التقييم الاقتصادي للمزارع السمكية البحرية في منطقة المثلث بمحافظة دمياط

المؤلفان: أحمد السيد محمد محمد، لبنى محمد صفوت الجارحي | **الناشر:** كلية الزراعة بجامعة الزقازيق | **٢٠٢٣**

المستخلص: تتمثل المشكلة البحثية في عجز الإنتاج السمكي عن تغطية الاستهلاك، حيث تم استيراد نحو ٢٩٩,٧٥ ألف طن سمك عام ٢٠٢٠، وذلك رغم توافر الموارد السمكية، خاصة المسطحات المائية، ورغم توافر المسطحات المائية البحرية، فإن مساهمة الاستزراع البحري ضعيفة، هذا إلى جانب محدودية الأرض والمياه العذبة، مما له أثر سلبي على تنمية الاستزراع على المياه العذبة، واستهدفت هذه الدراسة عرض الوضع الراهن للاستزراع السمكي في مصر ومحافظة دمياط، وتقدير مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للمزارع السمكية البحرية بالمحافظة، وجدوى الاستثمار فيها، وأهم المتغيرات المؤثرة على كفاءة الاستثمار في المزارع السمكية البحرية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أن كمية الإنتاج السمكي من المصايد الطبيعية والاستزراع السمكي تمثل نحو ٢٢,٥٢%، ٧٧,٤٨% على الترتيب من إجمالي الإنتاج السمكي في مصر والمقدر بنحو ١٦٣٧,١٠ ألف طن كمتوسط للفترة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠). في حين تبين أن كمية الإنتاج السمكي من المصايد الطبيعية والاستزراع السمكي تمثل نحو ١٥,٢٦%، ٨٤,٧٤% على الترتيب من إجمالي الإنتاج السمكي في محافظة دمياط والمقدر بنحو ١٥٠,١٩ ألف طن للفترة نفسها.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- تنمية المصايد الطبيعية (المياه البحرية، البحيرات، المياه العذبة)، إذ يمثل الإنتاج في هذه المصايد ٢٢,٥٢% من إجمالي الإنتاج السمكي في مصر، والمقدر بنحو ١٦٣٧,١٠ ألف طن كمتوسط للفترة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠).

المصدر: مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية: مج٥٠، ع٥، سبتمبر ٢٠٢٣

١٤) استراتيجية إرشادية سمكية لمتطلبات التحول نحو الاقتصاد الأزرق في مصر

المؤلف: صلاح الدين فكري الساعي | **الناشر:** كلية الزراعة بجامعة المنصورة | **٢٠٢٣**

المستخلص: تستهدف هذه الدراسة بصفة رئيسة تحديد خطوات استراتيجية إرشادية سمكية لمتطلبات التحول نحو الاقتصاد الأزرق في مصر، وذلك من خلال التعرف على بعض الخصائص الشخصية المميزة للمبحوثين بمنطقة الدراسة، ووضع رؤية ورسالة وقيم جديدة للاقتصاد الأزرق في مصر من وجهة نظر المبحوثين، وتحديد نقاط القوة والضعف (البيئة الداخلية) والفرص والتهديدات (البيئة الخارجية)، وتحديد الدرجة الكلية لمكونات أسلوب التحليل البيئي الرباعي SWOT Analysis، وتحديد الأهداف الاستراتيجية المكونة للاقتصاد الأزرق في مصر، ووضع استراتيجية التحول نحو الأزرق باستخدام مصفوفة التحليل البيئي الرباعي واختيار البدائل المناسبة، والتعرف أيضًا على دور الإرشاد السمكي المتوقع في تطبيق هذه الاستراتيجية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- بلغ الوزن النسبي لإجمالي درجات نقاط القوة ٦٧,٧%، وبلغ الوزن النسبي لإجمالي درجات نقاط الضعف ٨١,٢%، بينما بلغ الوزن النسبي لإجمالي درجات نقاط الفرص ٧٣,٦%، كما بلغ الوزن النسبي لإجمالي درجات نقاط التهديدات ٧٧,٦%، وجاء البحث والتطوير المستمر في علوم المصايد وتربية الأحياء المائية في المرتبة الأولى بين نقاط القوة بوزن نسبي قدره ٧٠,٤%، وجاء استنزاف الأرصدة السمكية نتيجة الصيد المخالف والجائر في المرتبة الأولى بين نقاط الضعف بوزن نسبي قدره ٨٣,٨%.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- تعزيز وتنفيذ ممارسات الصيد المستدامة وتجنب الصيد الجائر والمخالف والمحافظة على الموائل البحرية، والاستثمار في الطاقة البحرية المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، والاستثمار في دعم التكنولوجيا المتطورة في الصيد لتصل إلى الأعماق ٦٠٠ - ٨٠٠ متر.

المصدر: مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية: مج١٤، ع٨، أغسطس ٢٠٢٣

١٥) التقييم الاقتصادي للصيد البحري والاستزراع السمكي البحري واشتقاق منحنيات معدل العائد المتمثل

المؤلفان: علي إبراهيم محمود، عبد السلام أحمد | **الناشر:** الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي | **٢٠٢٣**

المستخلص: تهدف الدراسة إلى اشتقاق المنحنيات الافتراضية لمنحنيات معدل العائد الداخلي المتماثلة للاستثمار في الاستزراع السمكي البحري في الساحل الشمالي، وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية وهي: تحديد أهم العوامل المؤثرة على إنتاج الأسماك من المصادر البحرية، وتقدير مقاييس كفاءة الاستثمار في الاستزراع السمكي البحري في الساحل الشمالي، وبصفة خاصة مزارع الاستزراع السمكي المنتشرة في المنطقة الواقعة بين مدينتي بورسعيد ودمياط، وتقدير وقياس أثر أهم المخاطر الناجمة عن التغيرات في المعاملات الفنية والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار في الاستزراع السمكي، من خلال قياس تأثيرها على قيم مقاييس كفاءة الاستثمار موضوع الدراسة، واشتقاق مختلف التوليفات من المعاملات الفنية أو المتغيرات الاقتصادية التي تحدد منحنيات العائد الداخلي المتماثل (Iso-IRR Curves) للاستزراع السمكي البحري في منطقة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- بلغ معدل العائد الداخلي في مزارع العينة حوالي ٣٣,٧% وهو معدل يفوق كثيرًا سعر الإقراض في البنوك التجارية، مما يشير إلى الجدوى الاقتصادية العالية للاستثمار في الاستزراع السمكي البحري، ويرجع ارتفاع قيمة معدل العائد الداخلي إلى تقييم الاصول الاستثمارية بأسعار وقت شرائها في فترة زمنية سابقة.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- التأكيد على معدل إحلال متناقص بين كل من: أولًا: كميات الإصبعيات المضافة من الدنيس والقاروص في المزرعة ومتوسط سعر البيع المزرعي للأسماك البحرية، وثانيًا: متوسط سعر العلف ومعامل تحويل الغذاء، وثالثًا: كميات الإصبعيات المضافة من الأسماك البحرية في المزرعة والكفاءة الغذائية للأسماك البحرية، ورابعًا: متوسط سعر البيع المزرعي للأسماك البحرية والكفاءة الغذائية للأسماك البحرية في منطقة الساحل الشمالي، وذلك للحفاظ على نفس القدر أو المستوى من معدل العائد الداخلي (٣٣,٧%).

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج٣٣، ع٢، يونيو ٢٠٢٣

١٦) دراسة اقتصادية تحليلية للناتج السمكي البحري المصري

المؤلفان: دعاء محمود، جابر أحمد بسيوني شحاتة | **الناشر:** كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية | **٢٠٢٣**

المستخلص: تمثلت مشكلة الدراسة في أنه على الرغم من اتساع المساحة المائية البحرية التي تقدر بحوالي ١١,٢٤ مليون فدان تمثل نحو ٨٠,٦% من إجمالي المساحة المائية في مصر والبالغة حوالي ١٣,٩٤ مليون فدان، فإن الناتج السمكي البحري لا يتناسب مع تلك المساحة المائية، حيث بلغ إجمالي الناتج السمكي البحري نحو ٥٦٤,٣٩ ألف طن تمثل نحو ٢٢,٨٢% من إجمالي الناتج السمكي المصري البالغ حوالي ٢,٤٧ مليون طن في عام ٢٠٢٢، مما يستدعي دراسة الوضع الراهن للناتج السمكي البحري للبحرين الأبيض والأحمر، ومحاولة التعرف على أسباب انخفاض كمية الناتج السمكي البحري، ومن ثم إمكانية النهوض بهذا القطاع الحيوي، واستهدفت هذه الدراسة بصفة رئيسة دراسة الوضع الراهن للناتج السمكي البحري لهذين البحرين الأبيض والأحمر في مصر ، واعتمدت الدراسة على كل من التحليل الاقتصادي الوصفي والاقتصاد القياسي لتقدير دوال النمو للمتغيرات محل الدراسة، وتم تقدير متوسط معدل النمو للمتغيرات غير المعنوية محل الدراسة. كما تم تقدير الدليل الموسمي الشهري للناتج السمكي لهما، فضلًا عن التنبؤ بالناتج السمكي البحري باستخدام نموذج SARIMA القياسي.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- انخفاض إجمالي الناتج السمكي من البحر الأحمر بمعدل انخفاض سنوي بلغ نحو ٢% ما يعادل نحو ١,٢٦ ألف طن سنويًا خلال فترة الدراسة، وزيادة الناتج السمكي من البحيرات الشمالية بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١,٢% ما يعادل نحو ١,٦١ ألف طن خلال الفترة نفسها.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- الاهتمام بالمزارع السمكية، فهي الأمل في زيادة الطاقة الإنتاجية السمكية، وذلك بحماية هذه المزارع من التعدي عليها بالردم وإلقاء المخلفات والملوثات، ووضع حراسات عليها، مع وضع قوانين تجرم أسباب تدهور إنتاجية المزارع السمكية، وإعادة النظر في القوانين الحالية التي تحمي هذه المزارع وقد تؤدي إلى تدهور إنتاجيتها حاليًا ومستقبليًا.

المصدر: مجلة الجديد في البحوث الزراعية: مج٢٨، ع٢، يونيو ٢٠٢٣

١٧) دراسة اقتصادية للوضع الراهن والمستقبلي لإنتاج الأسماك في بحيرة مريوط

المؤلفان: نانيس موريس متّى سيدهم، فوزية أبو زيد صابر حسن | **الناشر:** كلية الزراعة بجامعة المنصورة | **٢٠٢٣**

المستخلص: يمثل إنتاج بحيرة مريوط ٤,٧% من إجمالي إنتاج البحيرات، و٠,٥% من إجمالي إنتاج الأسماك عام ٢٠٢٠، إلا أن الإنتاج السمكي فيها يواجه العديد من المشكلات، والتي أهمها، تلوث البيئة المائية بالصرف الزراعي والصرف الصناعي غير المعالج، مما يتطلب دراسة الوضع الإنتاجي الراهن والمستقبلي لأسماك البحيرة، وألقت هذه الدراسة الضوء على الطاقة الإنتاجية السمكية من خلال دراسة الوضع الراهن والمستقبلي لإنتاج الأسماك ببحيرة مريوط، والتعرف على التركيب الصنفي لأسماك البحيرة، وتقدير الأهمية النسبية لإنتاج أهم الأصناف، والتنبؤ بإنتاج الأسماك بها، والتعرف على أهم المشكلات التي تواجه الصيادين في مجال تنمية الثروة السمكية في البحيرة، وعرض استراتيجية الدولة في تنمية البحيرات الشمالية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أن مساهمة المصايد الطبيعية في الإنتاج السمكي بلغت حوالى ٢٠١١ ألف طن عام ٢٠٢٠، في حين بلغت مساهمة بحيرة مريوط نحو ١٥,٥ ألف طن، وبلغ متوسط إنتاج البلطي ٤٥٦٩,٨ طنًا، أما أسماك القراميط، فقد احتلت المرتبة الثانية، حيث بلغ متوسط إنتاجها ٢٩٩٤,٤ طنًا، حيث يمثل ٣٨,٨% من متوسط إنتاج بحيرة مريوط خلال فترة الدراسة.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- ضرورة توفير مكان لعمل حلقات سمك لبيع إنتاج البحيرة، والعمل على إنشاء مصنع ثلج ليمد الصيادين باحتياجاتهم للحفاظ على الأسماك من التلف، وعمل التجهيزات اللازمة والأرصفة لمساعدة الصيادين لتوفير المراسي للمراكب الخاصة بهم، ووضع القوانين والتشريعات التي تحد من عملية الصيد في البحيرة بدون تراخيص، وتوفير الآلات والمعدات الخاصة بالصيادين بأسعار مميزة من قبل الجهات والهيئات المعنية.

المصدر: مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية: مج١٤، ع٦، يونيو ٢٠٢٣

١٨) دراسة تحليلية لآراء مزارعي الأسماك في جودة الخدمة الإرشادية بمحافظة دمياط

المؤلفان: عبده عوض محمد الشامخ، حسنة محمد إبراهيم فودة | **الناشر:** كلية الزراعة بجامعة الزقازيق | **٢٠٢٣**

المستخلص: استهدفت هذه الدراسة التعرف على كل من الخصائص العامة للمبحوثين، والإمكانات المتوافرة بالمزارع السمكية، ومصادر المعلومات لمزارعي الأسماك، والخدمات الإرشادية التي تقدمها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية لمزارعي الأسماك، وآراء الزراع في جودة الخدمة الإرشادية التي تقدمها الهيئة، وتحديد العوامل المرتبطة بها، والمشكلات التي تعوق تحقيق جودة الخدمة الإرشادية بمجال الاستزراع السمكي، ومقترحات المبحوثين لمواجهة تلك المشكلات، وأجريت هذه الدراسة في محافظة دمياط، وتم حصر إجمالي عدد المزارع السمكية الأهلية بالمحافظة والذي بلغ ١٥١٨ مزرعة أهلية، وتم أخذ العينة بنسبة ١٠% من إجمالي عدد المزارع الأهلية، وبالتالي أصبح حجم العينة ١٥٢ مزرعة، وتم توزيع العينة على المراكز حسب الوزن النسبي لكل مركز.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- اتضح أن ٢٠,٤% من المزارع كانت الإمكانات المتوافرة بها قليلة، و٤٧,٤% منها متوسطة، و٣٢,٢% منها كبيرة، واتضح أن (٢٩,٦%) من المبحوثين تعرضهم لمصادر المعلومات منخفض، و(٣١,٦%) منهم متوسط، في حين أن (٣٨,٨%) ذا تعرض مرتفع، واتضح أن (١٤,٥%) من المبحوثين أشاروا إلى أن مستوى الخدمات الإرشادية التي تقدمها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية لمزارعي الأسماك منخفض، بينما أشار (٦١,٨%) منهم إلى أن مستوى الخدمة متوسط، في حين أشار (٢٣,٧%) منهم إلى أن مستوى جودة الخدمة مرتفع.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- ضرورة اهتمام الجهاز الإرشادي بمجال الاستزراع السمكي، مع أهمية وجود مرشدين زراعيين متخصصين في هذا المجال، والعمل على تعريف حائزي المزارع السمكية بمصادر مستلزمات الإنتاج الموثوق بها، أو توفيرها بأسعار مناسبة أو بنظام التقسيط لأعضاء الجمعية التعاونية للاستزراع السمكي.

المصدر: مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية: مج٥٠، ع٣، مايو ٢٠٢٣

١٩) دراسة تحليلية للإنتاج السمكي في جمهورية مصر العربية

المؤلفان: محمد صلاح الدين الجندي، هبة الله على محمود **الناشر:** كلية الزراعة بجامعة المنصورة | **٢٠٢٣**

المستخلص: على الرغم من تمتع مصر بالعديد من المصادر المائية، فإن معظم تلك المصادر لم تستغل الاستغلال الأمثل في إنتاج الأسماك، نتيجة للصعوبات التي تعترض تنمية هذا القطاع الإنتاجي، وتحقيق معدلات إنتاجية عالية، مما أدى إلى عدم وفاء الإنتاج المحلي باحتياجات الاستهلاك المحلي، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة الوضع الراهن لإنتاج الأسماك في مصر، كما تهدف أيضًا إلى التعرف على تطور التجارة الخارجية من الأسماك في مصر خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٢٠)، من حيث كمية وقيمة الصادرات السمكية المصرية، وكمية وقيمة الواردات السمكية المصرية، كما تهدف إلى دراسة تطور الاستهلاك السمكي في مصر خلال الفترة نفسها، وذلك للتعرف على تقدير الفجوة السمكية في مصر، والعمل على تقليلها، وبالتالي تحسين أوضاع الأمن الغذائي في مصر.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- جاء الإنتاج السمكي من الاستزراع في المرتبة الأولى بنحو ٧٤,٣% من إجمالي الإنتاج السمكي المصري خلال فترة الدراسة، يليه الإنتاج السمكي من البحيرات الشمالية والإنتاج البحري والنيل وفروعه، وإنتاج البحيرات الداخلية والمنخفضات الساحلية بنحو ٩,٣%،٧,٩%،٥,٥%،٢,٧%،٠,٣%من إجمالي الإنتاج السمكي المصري على الترتيب، مما يدل على أهمية نشاط الاستزراع السمكي.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- زيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي في توفير الغذاء، وخاصة في مجال البروتين الحيواني، ومع الزيادة المستمرة وبمعدلات كبيرة نسبيًا فإنه من المتوقع زيادة قيمة الواردات الغذائية، ولا شك أن تقليل الاعتماد على الخارج، وتقليل الفجوة الغذائية، وبالتالي تحسين أوضاع الأمن الغذائي يتطلب الاستفادة من كافة الإمكانات المتاحة، وخصوصًا فيما يتعلق بالاستزراع السمكي، وتحسين أساليب إدارة الموارد الطبيعية المنتجة للغذاء والتي في مقدمتها إدارة الموارد السمكية في المزارع السمكية.

المصدر: مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية: مج١٤، ع٦، يونيو ٢٠٢٣

٢٠) دراسة اقتصادية للاستزراع السمكي في محافظة قنا

المؤلفان: هبة محمد سراج الدين، فاطمة محمد حسين الوصيفي | **الناشر:** الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي | **٢٠٢٣**

المستخلص: تلقي هذه الدراسة الضوء على الأهمية النسبية لإنتاج الأسماك في مصر بالنسبة للإنتاج الزراعي، وقيمة الدخل السمكي من الدخل الزراعي، ومصادر الإنتاج السمكي المحلي المختلفة، وبصفة خاصة الاستزراع السمكي في الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)، وتطور كمية الإنتاج المحلي من الأسماك، وكمية وقيمة الصادرات والواردات، ومتوسط السعر بالجنيه، وعدد السكان بالألف نسمة، والمتاح للاستهلاك بالألف طن، ومتوسط استهلاك الفرد بالكيلو جرام ونسبة الاكتفاء الذاتي، وأيضًا دراسة الاستزراع السمكي لأنواع أسماك البلطي والقرامبط والباسا كونه نشاط استزراع سمكي حديثًا في الوجه القبلي بصفة عامة، ومصر العليا بصفة خاصة، وتطور كمية وقيمة الإنتاج ومتوسط السعر لكل من أسماك البلطي والقرامبط في مصر خلال فترة الدراسة، ودراسة وتقدير بنود هيكل الإيرادات والتكاليف بأنواعها المختلفة في مزارع البلطي والقرامبط والباسا في محافظة قنا، ومن ثم حساب مؤشرات الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية لتلك الأنواع موضوع الدراسة خلال عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠، وقياس أثر التغيرات في أهم المتغيرات الاقتصادية والإنتاجية على مؤشرات الكفاءة الاقتصادية موضوع الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- رغم ما بذلته الدولة من جهود لزيادة الإنتاج السمكي باستخدام أسلوب الاستزراع السمكي، فإنه ما زالت توجد فجوة قائمة بين إنتاج واستهلاك الأسماك.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- الاهتمام بتطوير المصايد الطبيعية ورفع كفاءتها وإزالة المعوقات والرواسب والحشائش وغيرها من الملوثات، والتي تحد من الإنتاج السمكي بها كمياه النيل والبحيرات والبحار، وضرورة الاهتمام بالتوسع في مشروعات الاستزراع السمكي، وتشجيع الاستثمار في هذه المشروعات، وإزالة أي معوقات أو مشكلات تواجهها وتحد من نموها في محافظات الوجه القبلي بصفة عامة، ومحافظة قنا بصفة خاصة، حيث وفرة الظهير الصحراوي والمياه الجوفية.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج٣٣، ع١، مارس ٢٠٢٣

٢١) الكفاءة التسويقية للأسماك المنتجة من المزارع السمكية الحكومية بمحافظة الشرقية

المؤلفون: لمياء أيمن سعد، محمد جابر عامر، عادل عيد حسن | **الناشر:** كلية الزراعة بجامعة الزقازيق | **٢٠٢٣**

المستخلص: استهدفت الدراسة تقدير الهوامش التسويقية والتكاليف التسويقية وتوزيع (جنيه المستهلك) بين المنتج والوسطاء التسويقيين (تاجر الجملة وتاجر التجزئة) وفقًا لاختلاف القنوات التسويقية المتنوعة والأصناف المنتجة، بالإضافة إلى تقييم الوضع الراهن لتسويق الأسماك المنتجة من المزارع السمكية الحكومية بمحافظة الشرقية، من خلال تطبيق نموذج تحليل الميزانية المزرعية لمرحلة الإنتاج، استنادًا إلى بيانات أولية لعينة ميدانية تشمل مختلف القنوات التسويقية، بالإضافة إلى البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، ، والتعرف على أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه تسويق أسماك المزارع السمكية الحكومية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أن المزارع السمكية الحكومية حققت صافى ربح للطن بلغ حوالي ٨,٧٤ آلاف جنيه، وبمتوسط إيرادات بلغ حوالي ٢٦,١٠ ألف جنيه للطن، وبلغ متوسط إنتاجية الفدان ٣,٨٣ أطنان، كما تبين ارتفاع الهوامش التسويقية لمرحلتي الجملة والتجزئة، مقارنة بتكاليف الوظائف التسويقية المتمثلة في الفرز والتدريج والتعبئة والنقل والحفظ والعمولات.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- من خلال دراسة المشكلات والمعوقات التي تواجه تسويق الأسماك من المزارع الحكومية يمكن توفير وسائل النقل المجهزة، وتوفير مبردات وأماكن تخزين للحفاظ على الأسماك من التلف والتعرض للفقد في الوزن، والعمل على انتشار الأسواق المنظمة في أماكن متعددة، وتوفير المعلومات السوقية والأسعار عبر القنوات الإعلامية المختلفة، والعمل على رعاية الإنتاج وتوفير المستلزمات بأسعار عادلة للحد من احتكار تاجر الجملة، والتوسع في إنشاء المراكز البحثية لتوفير زريعة الأصناف الأكثر طلبًا في الوقت المناسب أو على مدار العام، ويجب مراقبة الأسواق والحماية من المرتزقة والبلطجية (الرمزيين).

المصدر: مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، مج٥٠، ع٣، مايو ٢٠٢٣

٢٢) الاحتياجات الإرشادية لصائدي الأسماك ببحيرة المنزلة

المؤلفان: إيمان محمد محمد إبراهيم، محمد عبد الغفار البدراوي | **الناشر:** كلية الزراعة بجامعة المنصورة | **٢٠٢٣**

المستخلص: تعتبر بحيرة المنزلة من كبرى البحيرات في مصر، حيث تبلغ مساحتها حوالي ٢٥٠ ألف فدان، وتقع في الجزء الشمالي الشرقي من دلتا نهر النيل، وتمتد لتتصل بثلاث محافظات، هي: بورسعيد ودمياط والدقهلية، وتعتمد البحيرة في تغذيتها على العديد من المصادر التي تغذيها بالمياه العذبة والمالحة، واستهدفت هذه الدراسة التعرف على الاحتياجات الإرشادية لصائدي الأسماك ببحيرة المنزلة، من خلال التعرف على الوضع الراهن للمبحوثين فيما يتعلق بالخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، والتعرف على أهمية مصادر المعلومات التي يفضلها المبحوثون للحصول على معلوماتهم، ومستوى الاحتياج المعرفي والتنفيذي لهم للتوصيات المستحدثة المتعلقة بصيد الأسماك بالبحيرة، وتحديد أهم المشكلات التي تواجههم ومقترحاتهم لحل تلك المشكلات.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أكثر مصادر المعلومات أهمية تمثلت في الأهل والجيران بمتوسط مرجح ٢,٥٤، وأن نصف المبحوثين تقريبًا ٤٩,٥% مستوى الاحتياج المعرفي لديهم مرتفع بالتوصيات الفنية، ويزيد على نصف المبحوثين ٥٤,٦% مستوى الاحتياج التنفيذي لديهم مرتفع للممارسات الفنية الخاصة بالصيد، وتمثلت أهم المشكلات التي ذكرها المبحوثون في القصور في معالجة وتطهير البحيرة من الصرف الصحي بوزن نسبي ٢,٩ والصيد الجائر للزريعة بوزن نسبي ٢,٧ وصرف الملوثات بجميع أنواعها في البحيرة بوزن نسبي ٢,٤.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- ضرورة توعية الصيادين المبحوثين بأهمية التعرض لمصادر المعلومات الموثقة وتنوعها وأهمية الاستفادة منها، والعمل على تفعيل دور الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية مع الجهات المعنية في حل مشكلات الصيادين والتطهير المستمر لبحيرة المنزلة والبواغيز وذلك لتنمية البحيرة والنهوض بإنتاجيتها.

المصدر: مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية: مج١٤، ع١، يناير ٢٠٢٣

٢٣) إنتاج القشريات والأحياء المائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي: دراسة حالة كوريا الشمالية

المؤلفان: حسن عمر حسن جعفر، أسامة محمد عبد المنعم | **الناشر:** كلية الزراعة بجامعة الزقازيق | **٢٠٢٣**

المستخلص: تعتبر القشريات والأحياء المائية من أكثر الكائنات فاعلية في تحويل الغذاء إلى أغذية عالية الجودة، كما أنها توفر دخلًا وسبل معيشة للعديد من المجتمعات حول العالم، وبصفة خاصة في البلدان النامية، ويعتمد أكثر من ١٥٨ مليون نسمة حول العالم بطريقة مباشرة على الأنشطة المتعلقة بالأسماك والقشريات والأحياء المائية من (صيد، استزراع وتربية، تجهيز، تجارة)، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إنتاج القشريات في جمهورية كوريا الشمالية، ومدى اعتبارها موردًا مهمًا في سد الفجوة الغذائية، ودخولها في الاستخدامات و الصناعات ذات العائد الاقتصادي الكبير، كما تهدف إلى استخدام نتائج الدراسات والأبحاث ومدى تطبيقها في جمهورية كوريا الشمالية في مجال القشريات وتأثيرها على الأمن الغذائي.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- شهد الطلب على القشريات والأحياء المائية في البلدان النامية والمتقدمة ارتفاعًا بنسبه أكثر من ٢,٥%، خاصة مع ارتفاع مستوى المعيشة في البلدان الكثيفة بالسكان مثل: الصين والهند، ومن المرجح أن يرتفع الطلب بقوة أكبر: مما أدى بصفة أساسية إلى نمو قطاع تربية واستزراع الأحياء المائية.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- يتوجب على الدول والحكومات والمنظمات الدولية ومراكز البحوث والعاملين في قطاع الثروة السمكية من القطاع العام (الحكومي)، والقطاع الخاص والجمعيات العاملة بمجال الثروة السمكية جعل الأسماك عنصرًا أساسيًا في سياسات وبرامج الأمن الغذائي.

المصدر: مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية: مج٥٠، ع١، يناير ٢٠٢٣

٢٤) دراسة تحليلية للآثار البيئية على الثروة السمكية في جمهورية مصر العربية

المؤلفان: وائل عزب أحمد، منى محمود محمد مكاوي | **الناشر:** الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي | **٢٠٢٢**

المستخلص: نظرًا لتوافر العديد من مصادر التلوث في المصايد المصرية المختلفة، خاصة نهر النيل، والتي تؤثر بشكل كبير على إنتاجية الأسماك وكميتها ونوعيتها، مما يترتب عليه انخفاض العائد المادي، إضافة إلى تأثيرها على صحة الإنسان، وأنها تصل إلى النهر من مصادر عديدة ترتب عليها حدوث بعض التغيرات الحادة في طبيعة البيئة التي تحيط بهذا المورد المائي المهم، وفى حالة عدم القدرة على اتخاذ موقف جاد حيال قضية تلوث المصايد فقد لا نستطيع بعد ذلك فعل شيء حيال هذا الخطر الذى يهدد هذه المصايد باعتبارها مصادر الثروة السمكية في مصر بما يتضمنه ذلك من اختفاء أنواع سمكية أو حدوث تغيرات في التراكيب الصنفية، أو تهديد التنوع البيولوجي للكائنات الحية السمكية التي تعيش في تلك المصايد، وتستهدف هذه الدراسة الوقوف على الأسباب الرئيسة للتغيرات البيئية في المصايد المصرية، ودراسة الآثار الناجمة عن تلك التغيرات على الثروة السمكية خلال فترة الدراسة، ولا سيما الأصناف المختلفة للأسماك وأهميتها النسبية، وكذلك معرفة مدى التباين في تلك التراكيب الصنفية من منطقة لأخرى، الأمر الذى يحتمل معه تباين الأثر الذى تحدثه تلك الملوثات على مكونات المنظومة البيئية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- انخفاض كمية الإنتاج السمكي ببعض مصايد الجمهورية لكل من المياه البحرية والمياه العذبة وحقول الأرز بنسبة ١٨% و٨% و٤٥% على الترتيب وذلك خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٩).

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- إغلاق أي منشأة ينتج عنها مخلفات تضر أو تقوم بإلقائها في المجاري المائية دون المعالجة المطلوبة، مع الاهتمام بإنشاء محطات الرصد البيئي للوقوف على أي مظاهر للتغيرات البيئية السلبية لمعالجتها في الوقت المناسب، وإلزام جميع المصانع والمؤسسات بمعالجة مياه الصرف والمخلفات قبل إلقائها في نهر النيل أو البحيرات.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج٣٢، ع١، مارس ٢٠٢٢

٢٥) دراسة اقتصادية لإنتاج الأسماك في بحيرة ناصر

المؤلف: محمود عبد الوهاب علي | **الناشر:** معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل | ٢٠٢٢

المستخلص: على الرغم من المساحة الشاسعة لبحيرة ناصر والتي تفوق مساحة جميع البحيرات المصرية الطبيعية، وتوافر الظروف الجغرافية والبيئية والبيولوجية في بحيرة ناصر بشكل أفضل بكثير عن باقي البحيرات المصرية، فقد بلغ متوسط إنتاج بحيرة ناصر نحو ١٦ ألف طن خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٨)، وهي بذلك تساهم في إجمالي إنتاج البحيرات وإجمالي إنتاج المصايد الطبيعية وإجمالي إنتاج الجمهورية فقط بنحو ٩,٣% و٤,٣% و١,٤١% على الترتيب، وتلك النسب من المساهمة منخفضة جدًا إذا تمت مقارنتها بمساحة بحيرة ناصر والمقومات التي تمتاز بها، وفي هذا الإطار هدفت هذه الدراسة إلى استغلال البحيرة بشكل اقتصادي وعلمي سليم يتناسب مع مساحتها ومقوماتها المتميزة، وذلك من خلال دراسة موقعها، ودراسة تطور الإنتاج السمكي فيها، ودراسة الأهمية النسبية لها، ودراسة تطور إنتاج أهم أصناف الأسماك الطازجة فيها، ودراسة أهم المشكلات الاقتصادية والإنتاجية والمقترحات المناسبة للنهوض بمهنة الصيد والإنتاج في البحيرة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تبين أن أهم المشكلات الاقتصادية والإنتاجية في بحيرة ناصر من وجهة نظر المبحوثين تتمثل في انخفاض مستوى الحياة المعيشية للصيادين في البحيرة، حيث يعيشون في خيام تتعرض بشكل مستمر لمهاجمة العقارب والثعابين ولا يتوافر لديهم عيش طازج للأكل وجميع الأطعمة التي تصل إليهم تصل بأسعار مضاعفة، وانخفاض المدة الزمنية لرخص الصيد المخصصة لكل صياد حيث تبلغ ٣ أشهر فقط وهي مدة غير كافية وترهق الصياد ماديًا وجسديًا لتجديدها بشكل مستمر.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- تحسين الأحوال المعيشية للصيادين في بحيرة ناصر، وذلك من خلال إنشاء مكان مناسب للمبيت للصيادين غير الخيام التي تتعرض للثعابين والعقارب، وزيادة مدة ترخيص الصيد المخصص للصيادين إلى سنة، وزيادة مدة ترخيص مراكب الصيد إلى ثلاث سنوات، وتكليف جهة واحدة بالإشراف على بحيرة ناصر وإدارتها.

المصدر: مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل: مج٤، ع١، يناير ٢٠٢٢

٢٦) دراسة اقتصادية لإمكانية تطوير التسويق التعاوني لأسماك الاستزراع السمكي في مصر

المؤلف: عبد الحميد عزت محمود الشاذلي | **الناشر:** الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي | **٢٠٢١**

المستخلص: على الرغم من أن إنتاج الأسماك من الاستزراع في مصر يمثل حوالي ٨٠% من الإنتاج المحلي للأسماك في مصر، فإنها تعتبر سلعة شديدة الحساسية، وتتطلب معاملة خاصة أثناء تسويقها من المنتج وصولًا إلى المستهلك، كما أن تسويق الأسماك من الاستزراع يواجه عدة تحديات أثرت على القنوات التسويقية، بالإضافة إلى أن معظم الأسواق في مصر تتبع طرقًا تقليدية في التسويق، مما يؤثر على الكفاءة التسويقية، حيث إن طريقة عرض الأسماك فيها غير جيدة، وغير ملائمة للطرق الحديثة في التسويق، الأمر الذى يتطلب دراسة نظم تسويق الأسماك للوقوف على تلك التحديات ومحاولة إيجاد حلول لها، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة القنوات التسويقية الحالية للأسماك المنتجة من الاستزراع السمكي، ومدى كفاءتها، ومستقبل تسويقها عن طريق التعاونيات، والوضع الراهن للجمعيات التعاونية للثروة المائية في مصر، والتطور والقيم التنبؤية بإنتاج الأسماك، وتطور أسعار الجملة الجارية والحقيقية والقيم التنبؤية لبعض الأسماك، والوظائف التسويقية التسهيلية والهوامش التسويقية لأسماك البلطي والبوري بعينة الدراسة، والمشكلات التي تواجه تسويق أسماك الاستزراع السمكي.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- عدم ثبوت معنوية تطور سعر الجملة الحقيقي للبلطي، الأمر الذى يدل على عدم وجود زيادة حقيقية في أسعار الجملة لأسماك البلطي، وأن تلك الزيادة ترجع لمتغيرات اقتصادية أخرى بخلاف التضخم، كما تبين ثبوت معنوية سعر الجملة الحقيقي للبوري، ويرجع ذلك إلى وجود تضخم نقدى لسعر البوري.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- توفير مستلزمات الإنتاج عن طريق التعاونيات وتحصيل أثمانها في آخر الموسم الإنتاجي، وبالتالي زيادة ربح المنتجين وحمايتهم من استغلال التجار، مع فتح منافذ لتسويق الأسماك عن طريق التعاونيات مما يعود بالنفع على المنتجين والمستهلكين والجمعيات التعاونية.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج٣١، ع٣، سبتمبر ٢٠٢١

٢٧) الآثار المتوقعة لبناء سد النهضة الإثيوبي على منظومة الثروة السمكية في مصر من وجهة نظر الخبراء والإخصائيين في مجال الثروة السمكية

المؤلف: محمد شوقي القطان | **الناشر:** كلية الزراعة بجامعة بني سويف | **٢٠٢١**

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على بعض الخصائص الشخصية والعلمية والمهنية للمبحوثين من الخبراء والإخصائيين في مجال الثروة السمكية، والتعرف على الآثار المتوقعة لبناء سد النهضة الإثيوبي على منظومة الثروة السمكية في مصر وفقًا لآراء المبحوثين، وكذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعاملين في هذه المنظومة وفقًا لآراء المبحوثين، وتحديد الفرق بين متوسطات رتب آراء كل من الخبراء والإخصائيين نحو الآثار المتوقعة لبناء السد، والتعرف على مقترحات المبحوثين للتغلب على هذه الآثار.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- وجود تأثير ذي وزن نسبي مرتفع على المصايد السمكية الطبيعية، حيث جاء انخفاض حصة مصر السنوية من المياه في المقدمة بوزن نسبي ٩٧,٢% وفقًا لآراء الإخصائيين، كما أوضحت آراؤهم فيما يختص بالمزارع السمكية ارتفاع الوزن النسبي أيضًا، حيث جاءت صعوبة التوسع الأفقي في المزارع السمكية حاليًا ومستقبلًا في المقدمة بوزن نسبي ٩٧,٢%.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- إجراء المزيد من الدراسات على آثار بناء سد النهضة على كافة أوجه الأمن القومي المصري، وحشد كافة الإمكانات العلمية والسياسية والقانونية للتغلب على هذه الآثار أو التخفيف منها، مع تفعيل دور الإرشاد السمكي لتنمية وعي العاملين في أنشطة الثروة السمكية المختلفة، وتشجيع نظم الاستزراع السمكي الحديثة التي تعتمد على ترشيد استخدام المياه وإعادة تدويرها.

المصدر: المجلة العلمية للعلوم الزراعية: مج٣، ع١، يونيو ٢٠٢١

٢٨) اقتصاديات الاستزراع السمكي البحري: دراسة حالة المزارع السمكية في الساحل الشمالي

المؤلفان: محمد أحمد سلطان، أسماء محمد طه محمد | **الناشر:** كلية الزراعة بجامعة بني سويف | **٢٠٢١**

المستخلص: على الرغم من التوسع في مجال الاستزراع السمكي في مصر في الفترة الأخيرة، حيث قدر إجمالي الإنتاج من الاستزراع السمكي حوالي ٣٧٣٣ ألف طن في السنة وتمثل حوالي ٧٦% من إجمالي كمية الإنتاج السمكي المصري، فإنه ما زال الإنتاج المحلي لا يغطي الاحتياجات الاستهلاكية، حيث تمثل الواردات حوالي ١٥% من إجمالي المتاح للاستهلاك السمكي، وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم المشكلات التي تقف عائقًا في مجال التوسع في الاستزراع السمكي البحري، من خلال دراسة تطور الإنتاج السمكي بمصادره المختلفة وأهم الأصناف السمكية في الاستزراع البحري المستزرعة، وتقدير دوال الإنتاج السمكية في مزارع الاستزراع السمكي البحري في الساحل الشمالي، وتقدير دوال متوسطات التكاليف بأنواعها المختلفة في هذه المزارع، وتقدير الدخل الضائع من الاستزراع السمكي البحري لعدم الاستخدام أو التوليف الأمثل للموارد المزرعية، والتعرف على أهم المشكلات الإنتاجية والتسويقية على إنتاج الاستزراع السمكي البحري وتقدير أثرها.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- انخفاض الإنتاج من المصايد الطبيعية التي تعتمد على الاستزراع السمكي لسد احتياجات الاستهلاك، ومنها الأصناف البحرية، خاصة مع وجود ندرة حالية في موارد المياه العذبة.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- توفير الزريعة الطبيعية والتصريح بشرائها، مع قيام الهيئة العامة للثروة السمكية بتطهير البواغيز والمصارف العمومية وبصفة دائمة، وتوفير الخدمات الأمنية لحائزي المزارع السمكية على مدار العام، وأن تكون القيمة الإيجارية للمزرعة التي تفرضها الهيئة العامة للثروة السمكية على أصحاب المزارع السمكية البحرية مناسبة.

المصدر: المجلة العلمية للعلوم الزراعية: مج٣، ع١، يونيو ٢٠٢١

٢٩) دراسة اقتصادية لكفاءة أداء وتقييم وحدات الصيد الآلية في بحيرة البردويل بمحافظة شمال سيناء

المؤلف: محمد علي أحمد الشاهد | **الناشر:** كلية الزراعة بجامعة بني سويف | **٢٠٢١**

المستخلص: تعد بحيرة البردويل من أهم البحيرات المصرية والتي تتميز بأسماك ذات جودة عالية يقبل عليها المستهلك، وعلى الرغم من أهمية إنتاج البحيرة في إنتاج الأسماك الفاخرة، فإن كمية الأسماك المصيدة لا تتعدى ٣,٥% من جملة الأسماك بالبحيرات المصرية، وهدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى التركيز على كفاءة أداء وتقييم أنشطة صيد الأسماك داخل حرف الصيد في بحيرة البردويل كأحد أهم البحيرات المصرية، وذلك من خلال إلقاء الضوء على المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بحرف الصيد، واستعراض كمية وقيمة الأسماك المصيدة بالبحيرة، ودراسة الأهمية النسبية لبنود التكاليف الاستثمارية، وكذلك بنود تكاليف الصيد، وتقييم كفاءة أداء مراكب الصيد الآلية العاملة من خلال استعراض الهوامش الربحية، ومقاييس الكفاءة الاقتصادية، وعرض مؤشرات التقييم المالي بهدف الوقوف على جدوى تشغيل هذه الحرف داخل البحيرة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أوضحت المؤشرات الاقتصادية أن حجم الاستثمارات داخل حرفة الدبة حوالي ٣٧٦ مليون جنيه، بما يوازي حوالى ٣٥٧,٣ ألف جنيه للمركب، وتمثل نحو ٩٣,٤% من جملة الحرفة، مقابل حوالي ١,٠٩ ملايين جنيه، بما يوازي ٤٥٩,٢ ألف جنيه للبواصة داخل حرفة البوص، وتمثل نحو ٦,٦% جملة الحرفة والبالغ ١٦٤,٩ مليون جنيه.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- أكدت الدراسة جدوى الاستثمار للمراكب الآلية العاملة ببحيرة البردويل، وفى هذا الشأن يجب العمل على زيادة كمية الزريعة من الأسماك الفاخرة من خلال إدارة البحيرة، مع المحافظة على جهد الصيد، حتى يتسنى زيادة الكميات المصيدة من هذه الأسماك خاصة الدنيس والقاروص، ومن ثم زيادة عدد السرحات، وعدد مناطق الصيد للمراكب، وتفعيل دور المؤسسات البحثية لتطوير تكنولوجيا صيد الأسماك داخل حرفة الصيد، خاصة حرفة الدبة.

المصدر: المجلة العلمية للعلوم الزراعية: مج٣، ع١، يونيو ٢٠٢١

٣٠) الاستزراع السمكي في مصر: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل

المؤلف: أحمد عبد الوهاب برانية | **الناشر:** معهد التخطيط القومي | **٢٠٢١**

المستخلص: إن أخطر تداعيات المشكلة السكانية هي انكشاف الأمن الغذائي المصري من السلع الغذائية، ومنها الأسماك، خاصة التي يتم إنتاجها من المزارع السمكية، وقد تراكمت العديد من المشكلات نتيجة تطبيق مجموعة من السياسات والإجراءات الخاصة باستخدام الأراضي والمياه والتمويل وغيرها، وكذلك القصور الشديد في خدمات الإرشاد في قطاع الاستزراع السمكي، مما زاد من تفاقم التهديدات التي تواجه استدامة المزارع السمكية القائمة، وما يترتب عليها من تداعيات اقتصادية واجتماعية وبيئية، وتناولت هذه الدراسة مفهوم الاستزراع السمكي وأهميته، ومحاور التخطيط العلمي لمشروعاته، مع استعراض وضع الاستزراع السمكي في مصر، والإشارة إلى أهم المشروعات التي تم تنفيذها لمواجهة الطلب المتزايد على الأسماك، وتقدم الدراسة مجموعة من المقترحات لإصلاح السياسات ومواجهة التهديدات التي تعوق تنمية واستدامة قطاع الاستزراع السمكي وتحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تساهم المزارع السمكية في تقليل الاعتماد على الاستيراد والذي قدر بحوالي ٣٢٤ ألف طن قيمتها حوالي ١٢,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٨، وبفضل إنتاج هذه المزارع تجاوز نصيب الفرد من الأسماك على المستوى العالمي، حيث زاد متوسط نصيب الفرد من الأسماك في مصر سنويًا إلى ٢٠ كيلو جرامًا، مقابل ١٨ كيلو جرامًا للمتوسط العالمي.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- في ظل محدودية الموارد المائية العذبة، خاصة مع إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في الإنتاج النباتي، فإن التوجه للاستزراع البحري أصبح مطلبًا أساسيًا للمحافظة على قوة الدفع الذي حققه الاستزراع السمكي في السنوات الأخيرة.

المصدر: سلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة: الإصدار ٩، يناير ٢٠٢١

٣١) دراسة اقتصادية واجتماعية لأثر التغيرات المناخية على الإنتاج السمكي من بحيرة البردويل في محافظة شمال سيناء

المؤلفان: رأفت حسن مصطفى، مصطفى لطفي عبد العزيز | **الناشر:** الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي | ٢٠٢٠

المستخلص: هدفت الدراسة إلى دراسة الوضع الحالي للإنتاج السمكي من بحيرة البردويل، والتعرف على مستوى إدراك المبحوثين الصيادين بالتغيرات المناخية وتأثيرها على معدلات الإنتاج السمكي من البحيرة، ودراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التغيرات المناخية على الصيادين، من خلال التعرف على مستوى الدخل والإنفاق، والتعرف على درجة تأثر مستوى المعيشة للصيادين، والتعرف أيضًا على درجة الاستقرار المكاني، والتوصل إلى المشكلات التي تواجه الصيادين ومقترحات حلها من وجهة نظرهم جراء التغيرات المناخية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- وجود تغيرات في العوامل المناخية في مصر، وذلك من خلال تزايد معدل نسبة ثاني أكسيد الكربون، وكذلك في متوسط درجة الحرارة خلال الفترة (١٩٠٠ - ٢٠١٠) كما يوجد ارتباط بين كميات إنتاج الأسماك والعوامل المناخية ببحيرة البردويل متمثلة في الرطوبة النسبية، يليها متوسط درجة الحرارة اليومية، يليها الحد الأدنى لدرجة الحرارة.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- الاهتمام بالبحث العلمي والابتكارات العلمية في مجال التربية والتغذية والتناسل من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية من الأسماك في البحيرة، والاهتمام من قبل العلماء والمتخصصين والأوساط الأكاديمية والهيئات الحكومية والتعاونيات بتطوير قدرات الصيادين على التكيف مع تغير المناخ من خلال تنظيم ندوات وورش عمل.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج٣٠، ع٤، ديسمبر ٢٠٢٠

٣٢) دراسة اقتصادية للوضع الراهن للاستزراع السمكي في محافظة الإسماعيلية

المؤلف: محمد سياف إبراهيم علي
الناشر: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي
٢٠٢٠

المستخلص: تتبلور أهمية الدراسة في اتساع مساحة المزارع السمكية داخل محافظة الإسماعيلية المقدرة بنحو ٢٣,٥٢ ألف فدان، وما توفره هذه المساحة من فرص عمل، وإنتاج سمكي، وقدرة على التوطين، ورؤية مدى إمكانية التوسع في إقامة مثل هذه المشروعات عالية الربحية، ودورها في تحقيق معدلات عالية من التنمية في مصر عمومًا، وفي محافظة الإسماعيلية خاصة، وتهدف هذه الدراسة إلى تقدير كفاءة الاستثمار في مجال الاستزراع السمكي، وأيضًا في بيان حجم الاستثمارات في هذا المجال بمحافظة الإسماعيلية، بالإضافة إلى بيان الآثار المتوقعة على كل من استخدام المياه، والتوظيف و التوطين، ومستلزمات الإنتاج، والإنتاج السمكي، وصافي العائد، ومعوقات هذا التحول.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- على مستوى إجمالي مساحات الاستزراع السمكي بمحافظة الإسماعيلية، أشارت النتائج إلى أن الإيراد الكلي للمساحة المستغلة في الاستزراع السمكي بالمحافظة والتي تبلغ مساحتها نحو ٢٣٥٢١ فدانًا بلغت نحو ١,٩٦ مليار جنيه، كما بلغ إجمالي الهامش فوق التكاليف المتغيرة المباشرة نحو ٨٩٨,٩٤ مليون جنيه، في حين بلغ صافي الدخل المزرعي نحو ٧١٢,٣٦ مليون جنيه، كما بلغ الربح الصافي المزرعي نحو ٤٧٥ مليون جنيه، وذلك لإجمالي المساحة المستغلة لعام ٢٠٢٠.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- ضرورة دعم الدولة لإقامة مشروعات الاستزراع السمكي خصوصًا في المناطق التي توجد بها أراض متأثرة بالأملاح، وضرورة الرقابة الصحية على المزارع السمكية، ورفع كفاءة البنية التحتية بمنطقة الدراسة، مع توفير التمويل اللازم لإقامة هذا النشاط.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج٣٠، ع٣، سبتمبر ٢٠٢٠

٣٣) تداعيات سد النهضة المحتملة على إنتاج الأسماك في مصر ووسائل التخفيف من آثارها

المؤلف: أحمد عبد الوهاب برانية | **الناشر:** معهد التخطيط القومي | ٢٠٢٠

المستخلص: تتمثل تداعيات سد النهضة المحتملة على إنتاج الأسماك - كما في قطاع الزراعة - في التغير في كمية ونوعية المياه المتاحة في المسطحات والمجاري المائية، وكذلك المزارع السمكية، ومع انخفاض مستوى المياه وزيادة الملوحة، ومن المتوقع أن يحدث تغيير في الخريطة السمكية في مصر، إذ ستختفي أنواع، إما بفعل عدم صلاحية المياه لها بسبب ارتفاع الملوحة، أو بفعل تناقص الإنتاجية نتيجة نقص المياه، وعليه فمن المتوقع أن تتناقص الطاقة الإنتاجية من الأسماك في بحيرة ناصر ونهر النيل وفروعه، وغيرها من المسطحات والمجاري المائية والمزارع السمكية التي تعيش وتتربى فيها أسماك المياه العذبة. وتتناول هذه الدراسة مشكلة نقص المياه، وتداعيات سد النهضة المحتمة على مصر، وعلى الإنتاج السمكي من المسطحات والمجاري المائية والمزارع السمكية، وطرق ووسائل التخفيف من هذه التداعيات.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تعتبر المزارع السمكية أكثر مصادر الإنتاج عرضة للتهديدات المحتملة، حيث إنها المصدر الرئيس لإنتاج أسماك المياه العذبة، والتي يقدر إنتاجها عام ٢٠١٨ بأكثر من ١,٢ مليون طن من أسماك المياه العذبة، ويمثل أكثر من ٦٣% من الإنتاج القومي من الأسماك، بقيمة قدرت بحوالي ٢٨ مليار جنيه تقريبا في عام ٢٠١٨.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- استخدام تطبيقات تحقق إنتاجًا سمكيًّا إضافيًّا من المياه المستخدمة، من أهمها: استغلال الأراضي تحت الاستصلاح في تربية الأسماك (مشروع ١,٥ مليون فدان)، والتربية المتكاملة للأسماك والمحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني على المياه الجوفية (نظام الكرام المتكامل)، وتربية الأسماك في النظم المغلقة.

المصدر: سلسلة أوراق السياسات: الإصدار ١، يوليو ٢٠٢٠

٣٤) دراسة اقتصادية لإنتاج واستهلاك الأسماك في مصر

المؤلفان: مصطفى الشحات الطوخي، منال محمد سامي خطاب | **الناشر:** الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي | ٢٠٢٠

المستخلص: تهدف الدراسة بصفة عامة إلى التعرف على الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك الأسماك في مصر، من خلال دراسة تطور الإنتاج السمكي في مصر، والتعرف على أهم مصادره المختلفة، والأهمية النسبية لكل منها، والتعرف أيضًا على أهم أنواع وأصناف الأسماك المنتجة في مصر، وأهم المحافظات المنتجة لها، ودراسة الدليل الموسمي لإنتاج الأسماك من المصايد الطبيعية، ودراسة تطور كل من الكميات المتاحة للاستهلاك من الأسماك ومتوسط نصيب الفرد منها، إلى جانب تقدير نسبة الاكتفاء الذاتي وحجم الفجوة الغذائية منها، وكذلك مدة تغطية كل من الإنتاج المحلي والواردات لاستهلاك الأسماك في مصر، والتعرف على أهم العوامل المؤثرة على استهلاك الأسماك في مصر.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تبين أن زيادة كل من كمية الإنتاج المحلي، وكمية الواردات المصرية من الأسماك، وأسعار التجزئة لكل من اللحوم والدواجن، والفجوة الغذائية من كل من اللحوم والدواجن، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بنسبة ١٠% تؤدي إلى زيادة متوسط استهلاك الفرد منها، كما تبين أن حوالي ٩٨% من التغيرات في متوسط استهلاك الفرد من الأسماك خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٨) ترجع إلى التغير في كل من: كمية الإنتاج المحلي من الأسماك، وكمية الواردات المصرية منها.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- الاهتمام بالتوسع في مشروعات الاستزراع السمكي، وتشجيع الاستثمار في هذه المشروعات وإزالة أي معوقات أو مشكلات تواجهها وتحد من نموها، وضرورة الاهتمام بتطوير المصايد الطبيعية ورفع كفاءتها وإزالة المعوقات والرواسب والحشائش وغيرها من الملوثات، والتي تحد من الإنتاج السمكي بالمصايد الطبيعية كمياه النيل والبحيرات والبحار.

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج٣٠، ع٢، يونيو ٢٠٢٠

٣٥) دراسة اقتصادية للتجارة الخارجية للأسماك وأهم العوامل المؤثرة عليها

المؤلف: مصطفى الشحات الطوخي، منال محمد سامي خطاب | **الناشر:** الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي | **٢٠٢٠**

المستخلص: تعاني مصر من وجود عجز كبير في الميزان التجاري للأسماك، وانخفاض معدل تغطية الصادرات السمكية لوارداتها بسبب الضآلة النسبية لقيمة صادراتها مقارنة بقيمة وارداتها، وتهدف هذه الدراسة بصفة عامة إلى دراسة الوضع الراهن للتجارة الخارجية المصرية للأسماك، والتعرف على أهم العوامل المؤثرة على الصادرات والواردات المصرية منها للوقوف على سبل تنمية صادراتها والحد من وارداتها، وذلك من خلال دراسة الوضع الراهن للميزان التجاري السمكي، ودراسة الوضع الراهن للصادرات والواردات المصرية من الأسماك.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- بالنسبة للوضع الراهن للميزان التجاري السمكي، فقد تبين أن كلًا من قيمة العجز في الميزان التجاري للأسماك، ومعدل تغطية الصادرات للواردات المصرية من الأسماك قد أخذا اتجاهًا عامًا متزايدًا ومعنويًا إحصائيًا خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٩) بمعدلات تزايد سنوية بلغت على الترتيب نحو ١٠،٣% و٤،٩% من المتوسط السنوي لكل منهما خلال فترة الدراسة، كما تبين أن كلا من كمية وقيمة الواردات المصرية من الأسماك، وكذلك كلا من كمية وقيمة الصادرات المصرية من الأسماك قد أخذت اتجاهًا عامًا متزايدًا خلال الفترة نفسها.

وانتهت الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- العمل على ترشيد استيراد الأصناف السمكية باهظة الثمن، كالقشريات والرخويات، لتقليل العجز في الميزان التجاري، وتقليل الطلب على العملة الصعبة، حيث مثلت قيمة الواردات منهما نحو ٢٢% من إجمالي قيمة الواردات السمكية، بينما لا تتعدى كمية الواردات منهما نحو ٥% من إجمالي كمية الواردات المصرية خلال الفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٩).

المصدر: المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي: مج٣٠، ع٢، يونيو ٢٠٢٠.

القاعـدة القوميـة للدراسـات
قائمـــة ببليوجرافيـــة

كشّاف المؤلّف

م	اسم المؤلف	الرقم المسلسل للدراسة
١	أحمد أحمد توفيق	٤
٢	أحمد السيد محمد محمد	١٣
٣	أحمد عبد الوهاب برانية	٣٠، ٣٣
٤	أحمد فوزي حامد	٧
٥	أحمد فوزي عبد الحميد	٥
٦	أسامة محمد عبد المنعم	٢٣
٧	أسماء محمد طه محمد	٢٨
٨	أسماء مصطفى فهيم	٢، ١٠
٩	إلهام محمد سيد أبو اليزيد	١١
١٠	أمل أمين محمد حسن	٣
١١	إيمان محمد محمد إبراهيم	٢٢
١٢	جابر أحمد بسيوني شحاتة	١٦
١٣	حسن عمر حسن جعفر	٢٣
١٤	حسنة محمد إبراهيم فودة	١٨
١٥	دعاء محمود	١٦
١٦	رأفت حسن مصطفى	٣١
١٧	سامية السيد عبد الرازق حاتم	٨

م	اسم المؤلف	الرقم المسلسل للدراسة
١٨	شيماء محمود حجاج	١٢
١٩	صلاح الدين فكري الساعي	١٤
٢٠	عادل عيد حسن	٢١
٢١	عبد الحميد عزت محمود الشاذلي	٢٦
٢٢	عبد السلام أحمد	١٥
٢٣	عبده عوض محمد الشامخ	١٨
٢٤	عفاف ضاحي جاد	١٠ ،٢
٢٥	علي إبراهيم محمود	١٥
٢٦	علي أحمد إبراهيم	١
٢٧	علي طاهر حسانين	١
٢٨	فاطمة محمد حسين الوصيفي	٢٠
٢٩	فوزية أبو زيد صابر حسن	١٧
٣٠	لبنى محمد صفوت الجارحي	١٣
٣١	لمياء أيمن سعد	٢١ ،٧
٣٢	محمد أحمد سلطان	٢٨
٣٣	محمد جابر عامر	٢١ ،٧
٣٤	محمد سياف إبراهيم علي	٣٢

م	اسم المؤلف	الرقم المسلسل للدراسة
٣٥	محمد شوقي القطان	٢٧ ،٩
٣٦	محمد صلاح الدين الجندي	١٩
٣٧	محمد عبد الغفار البدراوي	٢٢
٣٨	محمد على أحمد الشاهد	٢٩
٣٩	محمود عبد الوهاب علي	٢٥
٤٠	مصطفى الشحات الطوخي	٣٥ ،٣٤
٤١	مصطفى لطفي عبد العزيز	٣١
٤٢	منال محمد سامي خطاب	٣٥ ،٣٤
٤٣	منى محمود محمد مكاوي	٢٤
٤٤	نانيس موريس متى سيدهم	١٧
٤٥	نجلاء السيد أحمد شعبان	٨
٤٦	نورا ممدوح طنطاوي	١٢
٤٧	نوران عبد الحميد إبراهيم عبد الجواد	٦
٤٨	هبة الله على محمود	١٩
٤٩	هبة محمد سراج الدين	٢٠
٥٠	وائل عزب أحمد	٢٤

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

الحي الحكومي – العاصمة الإدارية الجديدة – مصر

رقم بريدي: 4829902 ص.ب: 191 الحي السكني R3 تليفون: 4-3-2-1-20456600 (202+) فاكس: 20532115 (202+)

www.idsc.gov.eg info@idsc.gov.eg

جـــائزة الشـــارقة
للاتصـــال الحكـــومي